

سلسلة تقارير دورية

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

طالب عوض

أحمد مجدلاني

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية



دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

طالب عوض

أحمد مجدلاني

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

**The Palestinian Electoral System:
An Analysis of its Possible Impact on Elections
Ahmad Majdalani & Taleb Awad**

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2004
ISBN 9950-312-11-6

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٢٩٥١١٠٨ ٢ ٩٧٠، فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن - النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأطياً للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٢٩٦٠٩١٩ - ٢٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

٥	مقدمة
٧	ملخص
١١	الفصل الأول
	قراءة في الأنظمة الانتخابية المعاصرة (استعراض تجارب عربية ودولية)
٤٣	الفصل الثاني
	نتائج انتخابات ١٩٩٦، دروس وعبر
٦٥	الفصل الثالث
	تحليل واستعراض لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني خلال ٢٠٠١ و ٢٠٠٣
٨٥	الفصل الرابع
	حجم ونوعية المشاركة في الانتخابات القادمة وأثرها على تكوين المجلس القادم
٩٩	التوصيات والاستنتاجات

مقدمة

منذ أن أقر الرئيس ياسر عرفات بمرسوم رئاسي قانون الانتخابات الفلسطينية رقم (١٣) ديسمبر العام ١٩٩٥، أثار ولا يزال نقاشاً ساخناً في الأوساط السياسية والاجتماعية الفلسطينية، حول طبيعة القانون ومضمونه الذي جاء في الواقع كلاسيكياً، إلا أنه حمل بعض المواصفات الخاصة المتصلة بالمرحلة الانتقالية بالمعنى السياسي، وكونه قانوناً أعد وصمم ليخدم لمرة واحدة، وليخرج مجلساً بتركيبة ولون سياسي معين، فإن الآمال كانت وما زالت معلقة على تغييره بعدما ثبت بالتجربة العملية بعد إجراء الانتخابات، وتجربة المجلس التشريعي الملموسة، النواقص والثغرات التي اعترت جوانبه، والتي جرى التحذير منها في حينها.

المبررات

إن تمديد المرحلة الانتقالية بشكل واقعي وفعلي على الرغم من انتهاء عمرها الزمني، بسبب المماثلة والتسويق الإسرائيلي بتنفيذ الاتفاقات الموقعة، أعاق إمكانية التجديد الطبيعي والتلقائي للانتخابات الرئاسية والتشريعية، كانتخابات تجري لبرلمان دولة فلسطين ورئيسها. بيد أن تحول مسألة الانتخابات إلى ورقة كفاحية بيد الشعب الفلسطيني وقياداته، بعد الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية آذار ٢٠٠٢، ومواصلة

العدوان بأشكال مختلفة، وفي مواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية الداعية (لدمقرطة النظام الفلسطيني)، يؤكد أن التمسك بإجراء الانتخابات يسقط هذه الدعاوى من جهة، ويركز على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، من جهة أخرى لهيئة المناخ لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة.

الأهداف

يتمثل الهدف الرئيس من إعداد هذا التقرير في تبيان أهمية وضرورة تغيير قانون الانتخابات السابق، من أجل التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، والتأكيد على أنه لا ديمقراطية بدون تعددية سياسية وبرلمانية، وأن القانون السابق لا ينتج برلماناً تعددياً، بل يعكس التوازنات المنطقية والجهوية والعائلية في المجتمع الفلسطيني.

كما يسعى التقرير من خلال مقارنة القانون السابق والمقترح (النظام المختلط) إلى إظهار تباين أثرهما على التشكيلات الحزبية وحجم تمثيلها في المجلس التشريعي، حيث يضمن النظام المقترح تمثيل الأحزاب والقوى السياسية كافة، ويؤدي إلى تعزيز التنمية السياسية والتعددية الحزبية في المجتمع.

الإشكالية

يركز التقرير، من خلال التحليل، واستخراج المؤشرات الكمية والنوعية، على أثر اختيار النظام المختلط وتأثيره على حجم وتمثيل القوى السياسية (الحزبية) الفلسطينية في المجلس التشريعي القادم.

ملخص

أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

دعت الدراسة إلى تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي (الأغليبي) والتمثيل النسبي، وذلك من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التي وصلت إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، وإيجاد نظام سياسي مستقر يحظى بشرعية داخلية.

وجاءت الدراسة من خلال أربعة فصول أساسية وهي:

- (١) قراءة في الأنظمة الانتخابية المعاصرة (استعراض تجارب عربية ودولية).
- (٢) نتائج انتخابات ١٩٩٦ دروس وعبر.
- (٣) تحليل واستعراض لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣.
- (٤) حجم ونوعية المشاركة في الانتخابات القادمة وأثرها على تكوين المجلس القادم.

وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات نذكر منها:

١- إن للأنظمة الانتخابية انعكاسات كبيرة في نظام الأحزاب السياسية القائمة، وبخاصة في عددها وأهميتها النسبية داخل البرلمان، كما أنها تؤثر على تماسك الأحزاب وانضباطها الداخليين، وبعضها الآخر يشجع على التجزئة والتفتت، يضاف إلى ذلك أن النظام الانتخابي الذي لا يعد "عادلاً"، والذي لا يعطي المعارضة انطباعاً بأن فرصة الفوز متاحة لها في المرة المقبلة، من شأنه أن يحض الخاسرين على العمل من خارج النظام السياسي، وعلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية، لا بل عنفية الطابع أحياناً.

٢- لقد بينت نتائج الانتخابات، أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أكد الشكوك التي أثرت من حوله، لجهة عدم ديمقراطيته وعدم عدالته في توزيع الأصوات حسب تمثيلها لميول واتجاهات الناخبين. فقد دلت الأرقام على أن نحو ٦٠٪ من الأصوات ذهبت للمرشحين الذين لم يفوزوا، في حين أن الأعضاء الذين فازوا فقد حظوا فقط بأقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية.

٣- لقد أنتج النظام الانتخابي الفلسطيني نتيجة أضرت بصيغة التعددية السياسية التي تحلى بها المجتمع الفلسطيني طيلة سنين عديدة من عمره الكفاحي. إن هذه النتيجة غير العادلة تدعو لإعطاء اعتبار للرأي الذي يطالب باعتماد صيغة التمثيل النسبي أو المختلط في النظام الانتخابي الفلسطيني، وبما يتيح للقوى والتيارات السياسية تمثيلاً في المؤسسات التشريعية الوطنية وفقاً لحجمها وتأثيرها في المجتمع.

٤- بالنظر لتجربة الحركة الإسلامية، وبخاصة "حماس"، فإنها إذا ما قررت المشاركة في الانتخابات (وهذا هو المتوقع)، فإنها ستحسن عملية اختيار وتحديد عدد المرشحين، وذلك لأن قدرتها على التحشيد للاقتراع مرتفعة مقارنة مع قدرة القوى السياسية الأخرى، وبالتالي تستطيع أن تزيد من فرصها للفوز، وبخاصة أن نظام الأغلبية يمنح

"حماس" أفضلية على غيرها من التنظيمات، وذلك لأن نسبة مشاركة مؤيدي "حماس" في الانتخابات مرتفعة مقارنة مع مؤيدي "فتح" والقوى اليسارية والديمقراطية المختلفة.

وبالتالي، فإن النظام المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يمكن أن يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي، والذي من المرجح أن يؤدي إلى شلل في عمل المؤسسة التشريعية وانعكاسها على الحياة السياسية في المجتمع.

٥- يصل عدد الذين يحق لهم الاقتراع إلى ١.٨ مليون (منتصف العام ٢٠٠٤) مقارنة مع ١.١ مليون (العام ١٩٩٦)، ويشكل الشباب من الفئة العمرية (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٢٪ من القوة الصوتية- الذين يحق لهم الاقتراع - ولذلك فإن تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً سوف يزيد مشاركة الشباب في العملية الانتخابية اقتراحاً وترشيحاً.

٦- إن تخصيص "كوتا نسوية" يحفز ويزيد مشاركة المرأة في الانتخابات اقتراحاً وترشيحاً، وبخاصة في حال تخصيص نسبة ٢٠٪ من المقاعد للنساء.

٧- إن نظام الانتخاب المختلط سيؤمن تمثيلاً حقيقياً سياسياً وجغرافياً واجتماعياً، يسهم في استقرار النظام السياسي الفلسطيني، ويزيل صفة الإقصائية الملزمة للنظام الانتخابي القديم، ويسمح بوجود تعددية داخل المجلس النيابي، ومن ثم تمثيل أوسع لقطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني.

الفصل الأول

الأنظمة الانتخابية المعاصرة

الأنظمة الانتخابية المعاصرة

إن إرادة الشعب هي إرساء لنفوذ السلطات العامة، وعلى هذه الإرادة أن تعبر عن نفسها من خلال انتخابات حرة نزيهة تقوم بشكل دوري عبر اقتراع عام ومتساوٍ، وبتصويت سري، أو وفقاً لعملية معادلة تضمن حرية التصويت (الفقرة ٣ من المادة ٢١ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وأكدت المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) على أن حق المواطن في "أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين".^(١)

وأشار الإعلان العالمي لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة الصادر عن اتحاد البرلمان الدولي في باريس ١٩٩٤/٣/٢٦ إلى أن سلطة الحكم في أية دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل. ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين، وأن يكون لصوته الثقل نفسه لأصوات الآخرين، وأن تضمن سرية الاقتراع.^(٢)

وأكدت وثائق الأمم المتحدة على عمومية الاقتراع والتساوي في الاقتراع العام، أي أن يكون لكل مواطن الحق في التصويت في أي انتخاب وطني أو استفتاء عام يجري في بلده.

ويكون لكل صوت من الأصوات الوزن نفسه، وعندما يجري التصويت على أساس الدوائر الانتخابية تحدد الدوائر على أساس منصف، بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق وأشمل إرادة جميع الناخبين. ولضمان سرية الانتخاب يجب أن يكون بإمكان كل ناخب أن يصوت بطريقة لا سبيل فيها للكشف عن الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت فيها، وأن تجري الانتخابات خلال فترات زمنية معقولة.

ولتعزيز نزاهة الانتخابات، لا بد من أن يكون كل ناخب حراً في التصويت للمرشح الذي يفضلهُ أو لقائمة المرشحين التي يفضلها في أية انتخابات لمنصب عام، ولا يرغم على التصويت لمرشح معين أو لقائمة معينة، وأن تشرف على الانتخابات سلطات تكفل استقلالها ونزاهتها، وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية، أو غير ذلك من الهيئات المستقلة والنزيهة.

ويجب على الدول أن تشكل آليات حيادية، غير منحازة، أو آلية متوازنة لإدارة الانتخابات. ومن أجل تعزيز نزاهة الانتخابات، يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى تضمن حصول الأحزاب والمرشحين على فرص متساوية لعرض برامجهم الانتخابية.

وأشارت المادة (٣) من البروتوكول رقم (١) للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن تتعهد كافة الأطراف السامية المتعاقدة على أن تجري انتخابات حرة وعادلة على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري، بشرط أن تضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب في اختيارهم للسلطة التشريعية (البرلمانية).

أثر النظام الانتخابي على تكوين المجلس النيابي

تفرض المؤسسات السياسية قواعد اللعبة التي تحكم ممارسة الديمقراطية، وغالباً ما يقال إن المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب، بقصد أم بغير قصد، هي النظام الانتخابي، ففي تحويل الأصوات المدلى بها في

انتخاب عام إلى مقاعد برلمانية، يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب وفي الحزب الذي سيتولى السلطة. وحتى حين يحصل حزبان على عدد مماثل من الأصوات، فإن نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية، في حين قد يمنح نظام آخر حزباً واحداً سيطرة أكثرية.

إن للأنظمة الانتخابية انعكاسات أخرى تتجاوز هذا الأثر الأولي، فلها على سبيل المثال تأثير كبير في نظام الأحزاب السياسية القائمة، وبخاصة في عددها وأهميتها النسبية داخل البرلمان، كما أنها تؤثر على تماسك الأحزاب وانضباطها الداخليين. فبعض الأنظمة يشجع التجزئة، إذ تكون أجنحة عدة لحزب واحد على خلاف متواصل، في حين أن أنظمة أخرى تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد، واستبعاد أسباب الخلاف. كذلك يمكن أن تؤدي الأنظمة الانتخابية دوراً حاسماً في مجرى الحملات الانتخابية وتصرف النخب السياسية، إذ تساهم في تجديد المناخ السياسي العام، فهي يمكن أن تشجع أو تؤخر تكوين تحالفات بين أحزاب، كما يمكن أن تحفز الأحزاب والجماعات على امتلاك قاعدة واسعة وإبداء نزعة توفيقية، أو على العكس، يمكن أن تستثير شعور الانتماء الاثني أو العائلي. يضاف إلى ذلك أن النظام الانتخابي الذي لا يعد "عادلاً" والذي لا يعطي المعارضة انطباعاً بأن فرصة الفوز متاحة لها في المرة المقبلة، من شأنه أن يحض الخاسرين على العمل من خارج النظام السياسي، وعلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية، لا بل عنفية الطابع أحياناً.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن يفرض نظام انتخابي معين إلى النتائج نفسها بحسب البلد الذي يطبق فيه. فعلى الرغم من التجارب المشتركة، تتوقف آثار نظام انتخابي ما، إلى حد كبير، على الوضع الاجتماعي-السياسي القائم، حيث يطبق هذا النظام، إذ تدخل في الحسابان هنا عوامل عدة من بينها: بنية المجتمع على الأصعدة الأيديولوجية والدينية والاثنية والعرقية والإقليمية واللغوية أو الاجتماعية، ثم نمط الديمقراطية (راسخة، انتقالية أو جديدة)، ووجود منظومة أحزاب في حالة

تكوينية وقيد التكون، وعدد الأحزاب "الجديدة"، والتركز الجغرافي لناخبي حزب معين أو تشنتهم.

كذلك يؤثر نموذج النظام الانتخابي في جوانب أخرى إدارية وقانونية، مثل توزيع مراكز الاقتراع، وتحديد المرشحين، وتسجيل الناخبين، وإسناد المسؤولية للإدارة الانتخابية، وتقسيم الدوائر، وشكل بطاقات الاقتراع، وطريقة فرز البطاقات، وإعلان النتائج.

ولهذا، فإن النظام الانتخابي، بالمعنى الواسع، يحول الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين. أما المتغيرات الأساسية، فهي التالية:

- الصيغة الانتخابية المطبقة (مثلاً، هل نحن بصدد نظام أكثرّي أو تمثيل نسبي أو مختلط؟ وما هي القاعدة الرياضية المستخدمة لحساب توزيع المقاعد؟)
- وزن الدائرة (حصة الدائرة من المقاعد، وما هو المعيار لتقسيم الدوائر؟)، هل يعتمد معيار عدد السكان؟^(٣)

المبادئ الرئيسية التي توجه صوغ نظام انتخابي

لصوغ نظام انتخابي، من المستحسن البدء بوضع لائحة بالمعايير التي تلخص ما يراد تحقيقه أو تجنبه، وبصورة عامة، نوع البرلمان والحكومة المنشودين. إن المعايير المذكورة أدناه تغطي ميادين عدة، ولكن، بما أن اللائحة غير كاملة، فإنه بالإمكان إضافة معايير أخرى لا تقل أهمية. بعض المعايير تتشابه وتبدو أحياناً متناقضة، وغالباً ما تكون كذلك فعلاً. والحال أن التوفيق بين أهداف متضاربة هو أحد الجوانب الأساسية لمفهوم المؤسسات. مثلاً، يمكن السعي في وقت واحد لمنح المرشحين المستقلين الفرصة لانتخابهم، وتشجيع انطلاق الأحزاب السياسية القوية، أو أنه يمكن التصور أن من الحكمة صوغ نظام يتيح للناخبين خياراً واسعاً من المرشحين والأحزاب، إلا أن ذلك قد يجعل بطاقة الاقتراع أكثر تعقيداً،

ويسبب مشاكل للناخبين الأقل تعليماً. فحين نختار (أو نعدل) نظاماً انتخابياً معيناً، لا بد من وضع لائحة بالأهداف الأساسية، بحسب أولويتها، ثم نقدر أي نظام انتخابي أو أية تركيبة من الأنظمة هو الذي يخدم هذه الأهداف على الوجه الأفضل.

إن صوغ النظام الانتخابي يجب أن يأخذ في الحسبان الأهداف التالية:

- ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية واسعة.
- التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة.
- تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبل.
- تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.
- تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.
- تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية.
- بلورة معارضة برلمانية.
- مراعاة طاقات وإمكانات البلد الإدارية والمالية.
- تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراعاً وترشيحاً.
- تشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية.
- تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.^(٤)

وحظرت المادة (٢٦) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التمييز أمام القانون، إذ أكدت على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساوٍ في التمتع بحماية. وفي هذا الصدد، يحظر القانون أي تمييز، ويكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فاعلة من

التمييز لأي سبب كالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".^(٩)

ولكن هناك تدابير خاصة تأخذها بعض البلدان من أجل ضمان تمثيل بعض الفئات لا تعتبر تمييزية ضدهم، مثل حفظ حصة من المقاعد للمسيحيين، كما هو معمول به في الأردن، وفلسطين، أو حفظ حصة للمرأة كما هو معمول به في المغرب، والأردن حديثاً، وتصنف تلك التدابير ضمن فئة "التدخل الإيجابي" أو "التمييز الإيجابي"، إذ نص البند (١١) من مشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية الذي اعتمدته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في الأمم المتحدة، أنه يجب عدم اعتبار التدابير التالية التي ينص عليها القانون أو النظام إجراءات تمييزية:

أ - الشروط المعقولة لممارسة الحق في التصويت أو الحق في تقلد منصب عام خاضع للانتخاب.

ب - المؤهلات المعقولة للتعين لتقلد منصب عام ناشئ عن طبيعة واجبات المنصب.

وهناك تدابير خاصة لتأمين ما يلي:

١. التمثيل الملائم لجزء من سكان بلد ما تمنع أفرادهم في الواقع ظروف سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية من التمتع بالمساواة مع بقية السكان في مسألة الحقوق السياسية.

٢. التمثيل المتوازن لمختلف العناصر المكونة لسكان بلد ما، وشريطة ألا تدوم هذه الإجراءات إلا طالما ظلت هناك حاجة إليها فقط بمدى لزومها.^(١٠)

وأكدت المادة (٤) من الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة على أنه لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة بالمعنى الذي تأخذ به هذه

الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.^(٧)

وهناك مطالبة من قبل الهيئات النسائية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالأخذ بمبدأ "التمييز الإيجابي" واعتماد "كوتا حد أدنى" ٢٠٪ من المقاعد، وحث الأحزاب والقوى على تضمين قوائمهم بنسبة ٣٠٪ للنساء. وتم مؤخراً إقرار تعديل على قانون الانتخاب في الأردن، وذلك بتخصيص (٦) مقاعد للنساء، حيث ارتفع عدد النواب في الأردن من ١٠٤ إلى ١١٠.^(٨)

شارك ١٣٦٩١٢٦ شخصاً في عملية الاقتراع في الانتخابات الأخيرة التي جرت في الأردن يوم الثلاثاء ١٧/٦/٢٠٠٣، وبلغ عدد المشاركات ٧١٣٦١٤، أكثر من الذكور ٦٥٥٥١٢، أي ما نسبته ١٢، ٥٢٪ إلى ٤٧، ٨٨٪ لصالح الإناث، وترشحت ٥٤ امرأة من أصل ٧٦٠، أي ما نسبته ٨٪ من عدد المرشحين، ولم تفز أي من المرشحات على أساس التنافس الحر، على الرغم من اقتراب د. حياة المسيمي مرشحة جبهة العمل الإسلامي من الفوز، إذ حصلت على ٧١٣٣ صوتاً ما نسبته ٩٩، ٣٪ من الحد الأدنى للفوز في الدائرة (الزرقاء).

ويلاحظ نتيجة اعتماد نسبة الأصوات إلى المقترعين في الدائرة صعوبة الفوز للنساء في الدوائر ذات الكثافة السكانية، والتي لها عدد كبير من المقاعد، ولهذا نجد المرشحة آمنة الخصاونة لم تفز على الرغم من حصولها على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات المطلقة بين المرشحات الـ ٥٤ كافة، وهناك اقتراح باعتماد آلية جديدة على أساس نسبة النساء من الحد الأدنى للفوز في الدائرة الذي تخوض الانتخابات على أساسه.

ولهذا، مهما كانت أية عملية انتخابية نزيهة ومنظمة، فإن نتائجها السياسية تعتمد بشكل أساسي على النظام الانتخابي المعمول به، وبما أن اختيار النظام يتأثر غالباً باعتبارات سياسية، فلا بد من امتلاك المعرفة الضرورية

في الأنظمة الانتخابية المعمول بها في العالم والتجارب المختلفة في هذا المجال، وقد قامت خلال العقد الماضي عشرات البلدان بتغيير وتطوير أنظمتها الانتخابية في أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وبعض البلدان الغربية.

ولهذا، سنحاول استعراض أبرز النظم الانتخابية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة نظم أساسية:

أولاً: نظام الأغلبية

إن نظام الأغلبية هو أقدم نظام انتخابي، وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به، ولا يزال يحظى بتفضيل أكثر من ٨٠ بلداً في العالم - استناداً إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي ١٩٩٣.

وتكمن ميزة هذا النظام، ربما، وقبل كل شيء في بساطته، إذ يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات، وقد طبق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السياسية الحديثة، حيث يتم انتخاب المرشح الأكثر شعبية. ولكنه من ناحية أخرى غالباً ما تكون نتائجه غير عادلة، إذ قد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

في نظام الأغلبية البسيطة، فإن المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها أقل من ٢٥٪ من المقترعين في الانتخابات، ويؤدي هذا النظام إلى بروز حزبين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهوية (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا، وكندا، وبلغاريا.

لقد نشأ نظام الأغلبية في بريطانيا، وتم تطبيقه بشكل خاص في بلدان الكومنولث.

ويعطي هذا النظام الحزب الفائز مقاعد أكثر من حصته النسبية من الأصوات. فعلى سبيل المثال، فإن الحزب الذي يحصل على ٤٥٪ من

الأصوات يفوز بالأغلبية، ويستطيع أن يشكل حكومة بمفرده.

ونستطيع أن نجل بعض إيجابيات هذا النظام على النحو التالي:

١. تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.
٢. يصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزباً سياسياً ما أو مستقلاً.
٣. يشمل دائرة انتخابية، ويجعل العلاقة أوثق بين النائب وناخبيه. (ممثل الدائرة)

وهناك أشكال عدة للتصويت بنظام الأغلبية:

١- دائرة انتخابية بمقعد واحد، وهناك ثلاثة أشكال أساسية لتصويت الأغلبية المفردة:

أ. تصويت الأغلبية لدورة واحدة: يتم وفق هذا التصويت، انتخاب المرشح الذي يحظى بأكثر عدد من الأصوات، وينتج عن هذا النظام انتخاب مرشح ما حتى ولو لم يحصل إلا على نسبة ٢٠٪ من الأصوات الفعلية.

ب. تصويت الأغلبية لدورتين (الأغلبية المطلقة): إن على المرشح هنا أن يحصل على نصف الأصوات كحد أدنى، بالإضافة إلى صوت واحد لكي يتم انتخابه. وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذا العدد من الأصوات يتم تنظيم دورة ثانية. وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية البسيطة وحدها في الدورة الثانية.

ج. التصويت التفضيلي أو التتابعي: يجمع هذا النوع من التصويت ما يتم في دورتين، التصويت بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة، إذ يصوت المقترعون لمرشح واحد، ولكنهم يشيرون إلى أفضليتهم بالنسبة للمرشحين الآخرين بترتيب تنازلي. وإذا لم يحصل أي من المرشحين

على الأغلبية المطلقة لدى الفرز الأول للأصوات، يتم إبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات، ويجري توزيع الأفضليات الثانية للمرشحين الآخرين، وتستمر هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة نتيجة لهذه التأجيلات المتتابة.

لقد تم للمرة الأولى، تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة في بريطانيا، وهو يطبق في عدد كبير من البلدان (أكثر من ٤٠ بلداً)، وهناك أربعة بلدان تطبق الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، والأغلبية النسبية للدورة الثانية، وهي: جزر القمر، والكونغو، وفرنسا، والغابون، وكذلك فإن العديد من الدول التي تطبق "النظام المختلط"، تشترط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة في المقاعد الفردية.

٢ - دائرة انتخابية بمقاعد عدة:

هناك طريقتان أساسيتان مختلفتان لتصويت الأغلبية في هذه الدوائر الانتخابية. وبالإمكان تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة أو لدورتين أو التصويت التفضيلي أيضاً في هاتين الحالتين.

التصويت للقائمة: يتم تجميع المرشحين بصفة مستقلة أو ضمن قائمة حزبية أو غير ذلك، ويختار الناخب المرشحين على بطاقة الاقتراع ضمن حدود المقاعد المخصصة للدائرة، ويتم انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات (فلسطين ١٩٩٦، الأردن ١٩٨٩).^(٩)

ولتبيان أهمية النظام الانتخابي وأثره على نتائج الانتخابات، سنستعرض الجدول التالي رقم (١):

الأصوات المكتسبة								المقاعد المكتسبة
المقاعد	١	٢	٣	٤	٥	المجموع	%	نظام الأغلبية
التمثيل النسبي								
الحزب A	٣٠٠٠	٣٦٠٠	٢٥٥١	٢٥٥١	١٠٠	١٠٨٠٢	٤٣	٤
الحزب B	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٢٤٤٩	٢٤٤٩	٤٩٠٠	١٤١٩٨	٥٧	١
المجموع	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠	٥

هذا المثال يبين أن الحزب A يحصل على أربعة مقاعد في حالة اعتماد نظام الأغلبية، أي ٨٠٪ من المقاعد، مع العلم أنه حصل على ٤٣٪ من الأصوات، مقارنة مع الحزب B الذي حصل على مقعد واحد، أي ٢٠٪ من المقاعد، وهو حصل على ٥٧٪ من الأصوات. أما في حالة اعتماد نظام التمثيل النسبي، فإن حزب A يحصل على مقعدين، أي ٤٠٪ من المقاعد، وحزب B يحصل على ٣ مقاعد، أي ٦٠٪ من المقاعد الإجمالية. نجد أن نظام التمثيل النسبي أكثر عدالة من نظام الأغلبية.^(١٠)

ومن أبرز عيوب نظام الأغلبية:

١. إقصاء أحزاب الأقلية من التمثيل البرلماني، وكذلك فإن عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات لا تعتمد بشكل كبير على عدد الأصوات فقط، بل أيضاً على مكان تسجيل هذه الأصوات.
٢. استثناء أحزاب الأقلية التي ثبت أنها أكثر ميلاً لإحداث عدم استقرار خارج النظام السياسي مما تكون عليه عند إدخالها في تركيبة التمثيل السياسي، نتيجة الاهتمام بالجغرافيا أكثر من الاهتمام بالشعب.
٣. استثناء أفراد المجموعات الأقلية العرقية من التمثيل البرلماني.
٤. انخفاض إمكانية انتخاب النساء في ظل نظام الأغلبية مما عليه في ظل التمثيل النسبي.

٥. حرمان الأقليات من التمثيل، حيث يستطيع حزب واحد أن يستحوذ على مقاعد الدائرة كافة، ويحرم الأقليات من التمثيل.

٦. شيوع الأصوات المهدورة، حيث تصل في نظام الأغلبية إلى أكثر من ٦٠٪، كما هو الحال في الانتخابات الفلسطينية ١٩٩٦، أو الأردن خلال (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣). ولكن في ظل نظام التمثيل النسبي، تكون هذه النسبة حوالي ١٠٪ في أغلب الأحيان، وتعتمد بشكل أساسي على أساس نسبة الحسم.

٧. يمكن للحزب الفائز الحاصل على ٣٠٪ - ٤٠٪ من أصوات المقترعين، الاستحواذ على ٥٠٪ - ٧٠٪ من المقاعد، حيث حصل الحزب الشعبي المنغولي العام ١٩٩٢ على ٩٥٪ من المقاعد، بينما لم يحصل إلا على ٥٧٪ من الأصوات.

٨. تستطيع الأحزاب الحاكمة أن تعمل على تغيير حدود الدائرة الفردية بما يخدم مصلحتها.^(١١)

ثانياً: التمثيل النسبي

إن نظام الأغلبية يعتبر، دون شك، الأقدم في العالم، غير أن نظام التمثيل النسبي يحقق له أن يزهو بكونه موضوعاً لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات التي كرسست لتحليله. وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى في بلجيكا العام ١٨٨٩، وفي هذه الأيام يطبق في أكثر من ٦٠ بلداً في العالم.

إن العدالة هي الميزة الأولى لهذا النظام، فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية مع نسبة حضورها الانتخابي يكون التمثيل عادلاً. إن أيّاً من القوى السياسية أو أي جزء من الرأي العام، لا يستأثر، من ناحية المبدأ بالتمثيل الكامل، ولا يظل أيضاً دون تمثيل.

إن التمثيل النسبي يفرض التصويت للقائمة، ما يدل، غالباً، على أن أفكار المرشحين تتفوق في الحملات الانتخابية، بالتعارض مع شخصياتهم،

بالإضافة إلى ذلك، فإن التصويت يجري في دورة واحدة، ويتم تلافي السياسات المتبعة في الأنظمة التي تطبق الدورة الثانية.

وهناك نموذجان أساسيان في التمثيل النسبي:

النسبي الكامل: تعتبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصتها (نسبتها) الإجمالية، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي.

التمثيل النسبي التقريبي: تجري الانتخابات في دورات انتخابية عدة، ويتم توزيع المقاعد على هذا الأساس، حيث يقبل هذا النظام ربما تفاوتاً بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها.

وحيث أن نظام التمثيل النسبي يشكل انعكاساً لتمثيل كافة الأحزاب والطيف السياسي، فإننا نستطيع أن نؤكد على بعض مزاياه:

- يسهل حصول أحزاب الأقلية على تمثيل في البرلمان، وينشئ آلية لبناء الثقة.
- يشجع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الكبيرة والصغيرة على حد سواء، على وضع قوائم متنوعة إقليمياً وعرقياً وجنسياً، إذ أن عليها تلبية أذواق مجال موسع من المجتمع لزيادة عدد الأصوات في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، هنالك حوافز أقل لتوجيه التماسات عرقية بحتة.
- يعكس تمثيلاً حقيقياً وعادلاً للقوى والأحزاب في البرلمان.
- يشجع على المشاركة الواسعة في الانتخابات.
- يقلل من عمليات التزوير، وذلك لصعوبة التزوير في نظام التمثيل النسبي، لأنه من أجل زيادة مقعد لحزب ما، فهو بحاجة إلى تزوير ما يقرب ٢٠ ألف ورقة مثلاً.
- يعمل نظام التمثيل النسبي على التقليل من مشكلة الأصوات المهدورة في الإقطاعات الإقليمية.

ولكن على الرغم من مزايا هذا النظام، فإن هناك العديد من المنتقدين له يسردون بعض العيوب وهي:

١. إن التمثيل النسبي يهدد بإحداث اختناقات تشريعية في حكومات الائتلافيات متعددة الأحزاب.

٢. عدم استقرار الائتلافيات الحكومية، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار.

٣. يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب.

٤. تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية، حيث نجد في إسرائيل أن الأحزاب الدينية المتطرفة تعتبر ضرورة لتشكيل الحكومة، بينما عاشت إيطاليا أكثر من ٥٠ عاماً في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة.^(١٢)

نسبة الحسم

ومن أجل تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان، لجأت العديد من البلدان لاعتماد نسبة حسم حد أدنى، وهي تتفاوت من ٠.٦٧٪ كما هو في هولندا، و ١.٥٪ في إسرائيل، وتصل إلى ١٠٪ في تركيا. ولكن معظم البلدان تعتمد نسبة في معدل ٢-٥٪، وهي تعتبر معقولة من أجل التمثيل. وتهدف نسبة الحسم إلى تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان. فنجد أنه في بعض البلدان يشارك في الانتخابات ٣٠ - ٤٠ حزباً سياسياً، ولكن فقط ٥-٧ أحزاب تمثل في البرلمان. وبلغت نسبة الحسم في أسبانيا ٣٪، وكل من بلغاريا وألبانيا والسويد ٤٪، وألمانيا والتشيك وبولندا واستونيا وأوكرانيا وأرمينيا ٥٪، وجورجيا ٧٪، ولشتانستين ٨٪.

هذا وقد جاء في مذكرة الأحزاب والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات السياسية ضرورة اعتماد نسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع.^(١٣)

ثالثاً: النظام المختلط

من أجل الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين، لجأت العديد من الدول إلى اعتماد "النظام المختلط"، وهو معمول به حالياً في العديد من البلدان، ويعني انتخاب عدد من المقاعد (نصفها مثلاً) على أساس الدوائر الفردية (الأغلبية) والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي كما هو الحال في ألمانيا.

وسمح بعض الأنظمة المختلطة للمرشح أن يشارك في الانتخابات الفردية للدوائر، وكذلك أن يكون مرشحاً ضمن القوائم في نظام التمثيل النسبي.

ونذكر بعض الدول التي اعتمدت النظام المختلط، حيث سيكون الرقم الأول عدد أعضاء البرلمان، والثاني عدد المقاعد الفردية، والثالث عدد المقاعد للتمثيل النسبي على التوالي:

ألمانيا (١٤٠ / ١٠٠ / ٤٠)، أرمينيا (١٣١ / ٧٥ / ٥٦)، أنريجان (١٢٥ / ١٠٠ / ٢٥)، جورجيا (٢٣٥ / ٨٥ / ١٥٠)، مقدونيا (١٢٠ / ٨٥ / ٣٥)، روسيا (٤٥٠ / ٢٢٥ / ٢٢٥)، أوكرانيا (٤٥٠ / ٢٢٥ / ٢٢٥)، ليتوانيا (١٤١ / ٧١ / ٧٠)، بوليفيا (١٣٠ / ٦٨ / ٦٢)، المكسيك (٥٠٠ / ٣٠٠ / ٢٠٠)، السنغال (١٢٠ / ٦٥ / ٥٥)، اليابان (٤٨٠ / ٣٠٠ / ١٨٠)، إيطاليا (٦٣٠ / ٤٧٥ / ١٥٥)، كوريا الجنوبية (٢٧٣ / ٢٢٧ / ٤٦).

وكانت بلغاريا قد اعتمدت "النظام المختلط" في حزيران ١٩٩٠، وذلك لانتخابات البرلمان التأسيسي الذي أقر دستور بلغاريا في تموز ١٩٩١، والبالغ عدده ٤٠٠ عضو، نصفهم على أساس الدوائر الإقليمية للتمثيل النسبي، والنصف الآخر مقعد على أساس الدوائر الفردية بنظام الأغلبية المطلقة، أي (٥٠٪ + ١)، حيث جرى تقسيم البلاد إلى ٢٠٠ دائرة، لكل منها مقعد واحد، وجرت انتخابات لجولة ثانية في العديد من الدوائر، ومنذ العام ١٩٩٢ انتقلت بلغاريا إلى نظام التمثيل النسبي، حيث تقسم ٢٤٠ مقعداً إلى ٣١ دائرة مع نسبة حسم ٤٪، وكانت نتيجة الانتخابات الأخيرة على النحو التالي:

الحزب الاشتراكي حصل على ١٧, ١٥٪ من الأصوات، وفاز بـ ٤٨ مقعداً، واتحاد القوى الديمقراطية ١٨, ١٨٪ من الأصوات وفاز بـ ٥١ مقعداً، وحركة سيمون الثاني حصلت على ٤٢, ٧٤٪ من الأصوات، وحصلت على ١٢٠ مقعداً، هذا بالإضافة إلى حركة حقوق المواطن

(حزب الأقلية التركية) حصلت على ٦, ٤٥٪ من الأصوات وفازت بـ ٢١ مقعداً وبهذا نجد أن مجموع الأصوات التي تمثلت في البرلمان شكلت ٨٥, ٥٪، في حين هناك ١٤, ٥٪ من الأصوات ذهبت للأحزاب التي لم تستطع تجاوز نسبة الحسم. وهذا يؤكد أن نسبة الأصوات المهذورة أقل من ١٥٪.

تعتمد هنغاريا النظام المختلط، حيث يقسم البرلمان الذي يضم ٣٨٦ مقعداً إلى ١٧٦ فردي، و١٥٢ نسبي في دوائر إقليمية، وهناك ٥٨ مقعداً على أساس نسبي على الصعيد الوطني، مع نسبة حسم لا تقل عن ٥٪.

أما جورجيا، فهناك يشترط حصول المرشح للانتخابات الفردية على ٢٣٪ على الأقل، وأن يشارك في الانتخابات أكثر من (٥٠٪ + ١) من الذين يحق لهم الاقتراع، ونسبة الحسم ٧٪، حيث قسم البرلمان إلى ٨٥ فردي، و١٥٠ نسبي أي ما نسبته ٦٣, ٨٪ للتمثيل النسبي، و٣٦, ٢٪ للدوائر الفردية.

وفيما يلي جدول يبين نتائج الانتخابات قبل الأخيرة في اليابان، التي جرت بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠٠٠، وذلك على أساس "النظام المختلط"، حيث يقسم البرلمان البالغ ٤٨٠ عضواً على أساس ٣٠٠ عضو، يتم انتخابهم على أساس الدوائر الفردية، و١٨٠ عضواً على أساس التمثيل النسبي في ١١ دائرة انتخابية.

الجدول رقم (٢): نتائج الانتخابات قبل الأخيرة في اليابان للعام ٢٠٠٠

الحزب	عدد الأصوات	%	المقاعد الفردية	المقاعد النسبية	المجموع	%
الحكومة النظيفه	٧,٦٣٧,٤٥٦	١٣,١	٥	٢٤	٢٩	٦,٠
الحزب الشيوعي	٦,٦٠١,٣٤٨	١١,٣	-	٢٠	٢٠	٤,٢
الحزب الديمقراطي	١٤,٨٣٤,٠٩١	٢٥,٥	٨٢	٤٧	١٢٩	٢٦,٩
الحزب الليبرالي	٥,٧٨١,٧٣٣	٩,٩	١	١٨	١٩	٤,٠
الليبرالي الديمقراطي	١٦,٧١٤,٠٤٣	٢٨,٧	١٨٣	٥٦	٢٣٩	٤٩,٨
الديمقراطي الاشتراكي	٥,٤٩١,٦٩٨	٩,٤	٤	١٥	١٩	٤,٠
آخرون	١,١٢٥,٩٨٨	١,٩	٢٥	-	٢٥	٥,٢
المجموع	٥٨,١٨٦,٣٥٧	٩٩,٨	٣٠٠	١٨٠	٤٨٠	١٠٠

المصدر: <http://psephos.adam-carr.net/japan/japan1.txt>

وهناك نلاحظ أن الحزب الليبرالي الديمقراطي حصل على ٢٨,٧٪ من الأصوات، إلا أنه حصل على ١٨٣ مقعداً من المقاعد الفردية من أصل ٣٠٠، وذلك بنسبة تفوق ٦٠٪ من المقاعد، وكذلك حصل على ٥٦ مقعداً من أصل ١٨٠ للتمثيل النسبي، ويحصل في المجموع على ٢٣٩ مقعداً، أي ٤٩,٨٪ من إجمالي المقاعد، في حين نجد أن الحزب الشيوعي حصل على ١١,٣٪ من الأصوات، ولم يتسن له الحصول على أي مقعد من المقاعد الفردية، و فقط حصل على ٢٠ مقعداً من المقاعد المخصصة على أساس التمثيل النسبي، وبهذا يحصل على ٤,٢٪ من إجمالي المقاعد.

وكذلك نجد أن هناك آخرين مستقلين قد حصلوا على ٢٥ مقعداً في الانتخابات الفردية مع حصولهم على أقل من ٢٪ من الأصوات، ولهذا اعتقد أن النظام المختلط هو الأنسب مع العلم أنه ستبقى هناك اختلافات في النتائج عن النظام النسبي الكامل، ولكنه أفضل بالضرورة للأحزاب

المنتشرة في أرجاء البلاد ولا تتمركز في مناطق محددة، إذ تستطيع أن تشارك في البرلمان عبر الحصة المخصصة للتمثيل النسبي. ومع أن كلاً من الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي قد حصلا على أكثر من ٢٠٪ من الأصوات، فإنهما لم يستطعا أن يفوزا بالمقاعد الفردية إلا بمقعد واحد فقط من أصل ٣٠٠ مقعد مخصصة للدوائر الفردية، بصرف النظر عن النسبة الحقيقية للأصوات التي حصلا عليها.

الأنظمة الانتخابية العربية

● المملكة الأردنية الهاشمية

بعد صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١، وبدء دائرة الأحوال المدنية بإصدار البطاقات الشخصية المعتمدة لإجراء الانتخابات، بات من المؤكد إجراء الانتخابات البرلمانية، وقد جرت فعلاً في نهاية حزيران العام ٢٠٠٣ وفقاً للقانون الجديد.

وعلى الرغم من أن مجلس النواب المنحل (١٩٩٧-٢٠٠١) لم يرق بالدور المطلوب منه في إصدار قانون الانتخاب، وعدم اهتمام الحكومة والقوى السياسية بضرورة الإسراع بإقرار قانون انتخاب ديمقراطي عصري، فقد صدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان، على أن تقوم الحكومة بإقرار قانون انتخاب مؤقت.

وجه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء السابق (علي أبو الراغب) بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠١، جاء فيها "وعلى هذا الأساس فإنني أعهد إليكم بوضع قانون عصري للانتخابات البرلمانية يساهم في تنمية الحياة السياسية والديمقراطية، ويعزز إمكانيات التفاعل مع المستجدات والمتغيرات في حركة سير المجتمع الأردني وتطوره، بما فيها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ... ويضمن إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، وحصة كل دائرة من النواب.. ويعتمد على آلية عصرية متطورة في أسلوب التصويت وفرز الأصوات ومراجعة وإقرار جداول الناخبين".^(١٤)

وخلال شهر من التكليف، أنجزت الحكومة القانون، وأبرز ما جاء في القانون، رفع عدد المقاعد من ٨٠ إلى ١٠٤، وكذلك ارتفع عدد الدوائر من ٢١ دائرة انتخابية إلى ٤٥ دائرة، وتم اعتماد البطاقة الشخصية التي تصدرها دائرة الأحوال المدنية بدلاً من البطاقة الانتخابية، وخفض سن الاقتراع من ١٩ إلى ١٨ سنة، وإتاحة المجال أمام القضاء للمشاركة في الإشراف على عملية الاقتراع والفوز، وتوحيد عملية الفرز والاقتراع.

وأعطى القانون حق الاقتراع لكل أردني أكمل ثماني عشرة سنة شمسية من عمره في اليوم الأول من الشهر الأول من عام الانتخاب في انتخاب مجلس النواب، إذا كان مسجلاً في أحد الجداول الانتخابية النهائية، ويعتبر هذا إنجازاً مهماً في تخفيض سن الاقتراع، ولكن كان الأجدي أن يكون الاقتراع لكل مواطن بلغ سن ١٨ سنة يوم الاقتراع، وليس ١/١ من عام الانتخاب. وهذا يحرم العديد من الشباب ممن يكون عمرهم ١٨ عاماً يوم الاقتراع من المشاركة، حيث تم اعتماد سن الترشيح ٣٠ سنة يوم تقديم الطلب وليس بداية العام.

ويوقف استعمال حق الانتخابات للعاملين في القوات المسلحة، والأمن العام، والدفاع المدني، والمخابرات العامة، طيلة وجودهم في الخدمة الفعلية، ويحرم من ممارسة حق الانتخابات لذاته لأي سبب آخر ولم يرفع الحجر عنه، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية، ولم يشمل عفو عام، أو لم يرد له اعتباره، ولا يجوز للناخب أن يستعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة في الانتخابات.

وتتولى دائرة الأحوال المدنية إعداد جداول بأسماء المقيمين في كل دائرة انتخابية، ممن يحق لهم الانتخاب والحاصلين على البطاقة الشخصية لاستخدام الحاسوب، وعلى أساس الرقم الوطني لكل منهم، ولا يجوز تسجيل الناخب في أكثر من جدول واحد. ويحق لأي من أبناء الدائرة الانتخابية المقيمين خارجها التسجيل في جداول الناخبين الخاصة بها، بموجب طلب خطي يقدم للدائرة معززاً بوثائق ثبوتية.

وتعطي الفقرة (د) من المادة الخامسة حقاً لكل ناخب عَبرَ مكان إقامته من دائرة انتخابية إلى دائرة أخرى أن يقدم طلباً خطياً معززاً بالوثائق الثبوتية إلى الدائرة لشطب اسمه من جداول الناخبين في الدائرة الانتخابية التي انتقل منها، وتسجيله في الدائرة الانتخابية التي نقل مكان إقامته إليها، وهنا يلاحظ إمكانية العودة إلى ما كان يعرف بنقل الدفاتر السابقة سيئة السمعة، والتي تؤدي إلى تغير فعلي في الجمهور الانتخابي في الدائرة، ويفضل منع النقل في السنة التي ستجري فيها انتخابات، وذلك للحد من هذه الظاهرة السيئة.

الجديد في قانون الانتخاب المؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١:

أولاً: اعتماد بطاقة الأحوال المدنية وسجلات دائرة الأحوال من أجل المشاركة في الانتخابات، حيث كانت العملية سابقاً معقدة، إذ يتطلب أولاً التسجيل على أساس دفتر العائلة، وبعدها استلام البطاقات، وبعدها الاقتراع. ومن خلال الاطلاع على الانتخابات السابقة، يتبين أن الفرصة كانت تضيق على العديد من المواطنين في الانتخابات، إما لأنهم غير مسجلين، وإما لأنهم غير مستلمين للبطاقة الانتخابية، وتعتبر هذه الخطوة إيجابية جداً، حيث طالبت بها العديد من الفعاليات والندوات الخاصة بقانون الانتخاب.

ثانياً: تخفيض سن الاقتراع من ١٩ إلى ١٨ سنة، ولكن يفضل أن يعتمد يوم الاقتراع أساساً لسن الثامنة عشرة، وليس كما هو وارد في القانون ١ كانون الثاني/يناير من عام الانتخاب.

ثالثاً: مشاركة القضاء في الإشراف على الانتخابات خطوة إيجابية، وهناك حاجة لأن تتوسع عملية الإشراف لتشمل ممثلي المجتمع المدني والفعاليات السياسية المختلفة.

رابعاً: زيادة عدد الدوائر من ٢١ إلى ٤٥ دائرة، وهي بذلك قريبة لنظام الصوت الواحد المعمول به في الدول المتقدمة، "صوت واحد مقعد واحد".

خامساً: إجراء الفرز في مكان الاقتراع، وذلك تجنباً لشبهات نقل الصناديق.

سادساً: اعتماد آليات شفافية تضمن نزاهة الانتخاب.

سابعاً: تطوير آلية التصويت الأمي للحفاظ على سرية الانتخاب، ومعاقبة من ينتحل صفة الأمي، حيث كانت سابقاً تمارس من أجل التصويت العلني في المناطق المختلفة.

ثامناً: صعوبة نقل التسجيل من دائرة إلى أخرى، وهذا يضمن عدم نقل مسجلين بنسب كبيرة، حيث وصلت هذه النسب في بعض الدوائر خلال الانتخابات السابقة ١٩٩٧ إلى أكثر من ٥٠٪ من المقيمين، كما هو الحال في دائرة عمان الثالثة مثلاً.

قضايا لم يعالجها القانون أو لم يؤخذ بها:

أولاً: مبدأ توزيع المقاعد على أساس التوزيع السكاني، حيث لا نجد معادلة واضحة لتقسيم المقاعد على أساس السكان، إذ أن التمثيل في بعض الدوائر لكل ١٥٠ ألف مواطن مقعد وأخرى لكل ١٥-٢٠ ألف مواطن مقعد.

ثانياً: إبقاء نظام الصوت الواحد وعدم الأخذ بأفكار واقتراحات العديد من الفعاليات السياسية والحزبية والأكاديمية "بالنظام المختلط"، والذي يجمع بين التصويت الفردي والتصويت للقائمة على أساس التمثيل النسبي.

ثالثاً: عدم وجود لجان إشراف على الانتخابات، وإبقاء الموضوع محصوراً فقط في وزارة الداخلية، وكانت هناك أفكار لتشكيل لجنة وطنية عليا للانتخابات تشارك فيها العديد من الفعاليات السياسية والأكاديمية، وتشرف على الانتخابات وتكون مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية.

رابعاً: الإبقاء على نظام "الكوتا المغلقة"، وعدم الأخذ بمبدأ الكوتا المفتوحة،

وهو الذي يسمح للمرشح المسيحي (مثلاً) المشاركة في الترشيح في أية دائرة يريد، وحتى التي لا يوجد فيها مقعد خاص بالمسيحيين.

ولكن نظراً لمطالبة النساء، ومن خلال تجارب المرأة في الانتخابات النيابية في الأردن خلال ثلاث دورات سابقة (١٩٨٩، و١٩٩٣، و١٩٩٧) بات من الضروري تبني حصة للنساء في البرلمان. وفي بداية العام ٢٠٠٣، تمت إضافة ٦ مقاعد للنساء، وهذا يزيد عدد المقاعد في الأردن من ١٠٤ إلى ١١٠ مقاعد.^(١٥)

وهناك لجنة خاصة ستحدد كيفية توزيع المقاعد المخصصة للنساء على أساس وطني، أي أن الدوائر التي لها مقعد للنساء غير معروفة قبل إجراء الانتخابات وإعلان النتائج، وتم اعتماد نظام خاص، أي تحديد النساء الفائزات بناء على نسبة الأصوات إلى مجموع الأصوات في الدائرة، وليس عدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحات، وهذا يحرم النساء المرشحات من فرص الفوز في الدوائر ذات الكثافة السكانية (راجع ملحق رقم ١).

● جمهورية اليمن

جرت بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٣ انتخابات برلمانية عامة في اليمن، وهي الانتخابات الثالثة بعد الوحدة، حيث جرت الانتخابات الأولى في ٢٧/٤/١٩٩٣، والانتخابات الثانية في العام ١٩٩٧ (بغياب الحزب الاشتراكي اليمني).

وقسمت البلاد إلى (٣٠١) دائرة انتخابية، ليتم انتخاب عضو لمجلس النواب عن كل دائرة، وينص القانون على تقسيم الدوائر بناء على عدد السكان مع السماح بالزيادة أو النقصان بنسبة ٥٪ فقط عن المعدل. ويفوز المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات، ويشترط فيه أن يكون يمينياً، وأن لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً. كما نص قانون الانتخاب على أنه يمكن للمرأة أن تكون شريكاً كاملاً في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة ومسؤولة انتخاب.

ولكن نظراً لطبيعة الانتخابات، لم تستطع المرأة الفوز بأكثر من مقعدين في الانتخابات الأخيرة، ولهذا طالبت العديد من الفعاليات النسائية بتخصيص مقاعد خاصة للمرأة، أو اعتماد دوائر معينة لتنافس النساء فقط.

ويتشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء، يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسماً، يرشحهم مجلس النواب ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة بالقانون، ويكون إقرار قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ومدة العضوية في اللجنة أربع سنوات.

وإذا كان العضو المعين في اللجنة منتصباً إلى أي حزب سياسي، وجب عليه تجميد نشاطه الحزبي مدة عضويته في اللجنة. وتشارك الأحزاب المختلفة في لجان الإشراف على الانتخابات.

● الجمهورية التونسية

أجرى مجلس النواب التونسي تعديلاً على القانون الانتخابي للعام ١٩٨٨ في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٣، وبموجب التعديلات تم الإبقاء على نظام التصويت حسب قائمة الأغلبية، ولكنه أضيف عنصر التمثيل النسبي على المستوى الوطني، وذلك بزيادة عدد المقاعد إلى (١٦٣) مقعداً. ويتم انتخاب (١٤٤) نائباً في الدوائر المختلفة على أساس نظام الأغلبية، بحيث تفوز القائمة التي تحصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة. أما المقاعد الـ (١٩)، فهي تخصص بشكل نسبي حسب مجموع الأصوات التي يحرزها المرشحون الذين لا يحصلون على الأغلبية في كل دائرة، وذلك على المستوى الوطني.

وفي انتخابات ١٩٩٤، فاز الحزب الديمقراطي الدستوري بجميع مقاعد الدوائر وعددها (١٤٤)، على أنه بموجب نظام التمثيل النسبي فقد تم توزيع المقاعد الـ (١٩) على النحو التالي: الحزب الديمقراطي الاشتراكي (١٠) مقاعد، وحركة التجديد (٤) مقاعد، والاتحاد الديمقراطي (٣) مقاعد، وحزب الوحدة الشعبية (٢) مقعدان.

ويقول نقاد القانون إنه يجب إيقاف العمل بنظام التصويت على أساس قائمة الأغلبية، وإحلال نظام التمثيل النسبي مكانه، أو على الأقل إعطاء وزن أكبر للتمثيل النسبي، مثلاً ٥٠٪، أو اعتماد دوائر صغيرة فردية، واعتماد نظام الفوز بالأغلبية المطلقة، أي نظام الجولتين.

● الجمهورية اللبنانية

إن الطبيعة الطائفية للوضع السياسي اللبناني جعل من الصعب جداً اعتماد نظام انتخابي محدد للبنان. ولكن الإطار الانتخابي الذي تمت الموافقة عليه العام ١٩٨٩، ساهم في تصعيد التوترات السياسية نفسها التي طغت على السطح أثناء الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٨٩).

لقد تمت صياغة الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦ بمساعدة الفرنسيين، وقد تقرر حينها أن يكون التمثيل في الإدارة الحكومية والمجلس التشريعي مقسماً بين الطوائف بشكل عادل. وفي الميثاق الوطني غير المكتوب للعام ١٩٤٣، خصصت المقاعد في البرلمان على أساس نسبة ستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين. ونشأ تقليد قوى أصبح بموجبه رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الوزراء سنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً.

وفي العام ١٩٩٢ بناء على اتفاق الطائف ١٩٨٩، تمت زيادة عدد المقاعد من ١٠٨ إلى ١٢٨ على أساس المساواة بين المسيحيين والمسلمين، إلى ٦٤ مقعداً للمسلمين و ٦٤ مقعداً للمسيحيين، على أن ينتخب أعضاء المجلس وفقاً لنظام أصوات الأغلبية البسيطة في خمس دوائر انتخابية، يتم انتخاب أكثر من نائب واحد عن الدائرة.^(١٦)

ولاحقاً جرت الانتخابات العام ١٩٩٦ والعام ٢٠٠٠، وتجري الآن نقاشات متعددة لتعديل أو إقرار قانون انتخاب جديد، لا بل هناك أفكار لتكوين مجلسين (شيوخ ونواب) على أساس أن تجري الانتخابات لمجلس الشيوخ على أساس طائفي (دوائر بنظام الأغلبية)، وأن تجري انتخابات مجلس النواب على أساس التمثيل النسبي.

● المملكة المغربية

لقد تم تعديل قانون الانتخابات خلال العام ٢٠٠٢، وجرى الانتخابات الأخيرة في ٢٧ أيلول ٢٠٠٢ على أساسه، حيث خصص ٣٠ مقعداً للنساء على الصعيد الوطني من أصل ٣٢٥ مقعداً، والباقي ٢٩٥ مقعداً يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي، موزعين على ٩٢ دائرة انتخابية. وفازت بالانتخابات خمس نساء في دوائر مختلفة، بالإضافة إلى ٣٠ مقعداً المخصصة للنساء، وبذلك يبلغ عدد النساء ٣٥ امرأة، يشكلن ما نسبته ١٠,٧٪ من مجموع الأعضاء.

الهوامش:

- (١) الأمم المتحدة. "حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية"، المجلد الأول (الجزء الأول)، صكوك عالمية، نيويورك: ١٩٩٣.
- (٢) فريدرش ناومان والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. "مراقبة الانتخابات والأنظمة الانتخابية"، القدس: ١٩٩٥، ص ٥٩ - ٦٦.
- (٣) UNDP. "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية".
- (٤) يورجين الكليت، واندورولندن، الأنظمة الانتخابية في السياق الأردني، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ورقة غير منشورة، ورشة عمل، ١٩٩٧/٣/١٩، ص ٢-٣.
- (٥) الأمم المتحدة. "حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.
- (6) UN "Human Rights and Election, Center for Human Rights", Geneva 1994, p 22.
- (٧) الأمم المتحدة. "حقوق الإنسان"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.
- (٨) جريدة الدستور الأردنية. ٢٠٠٣/٢/١٠.
- (٩) الاتحاد البرلماني الدولي. "النظم الانتخابية - دراسة مقارنة على الصعيد العالمي"، جنيف ١٩٩٣، ص ١١-١٣.
- (١٠) يورجين الكليت، واندورولندن، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٣.
- (١٢) الاتحاد البرلماني الدولي، مصدر سبق ذكره ١٣-١٤.
- (١٣) جريدة الأيام. ٢٠٠٣/٧/٢٦، ص ٥.
- (١٤) جريدة الرأي الأردنية. ٢٠٠١/٦/١٨.
- (١٥) كافة المواد المذكورة عن قانون الانتخابات الأردني، مأخوذة من القانون المؤقت للانتخابات رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠١.
- (١٦) مؤلف جماعي، الأنظمة الانتخابية المعاصرة، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥، ص ١٠٧-١١٧.

ملحق رقم (١)

قانون الكوتا النسائية في الاردن

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣، قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٣)، ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي، وما طرأ عليه من تعديل، قانوناً واحداً، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بإضافة التعريف التالي إليها بعد تعريف (لجنة الدائرة الانتخابية):

اللجنة الخاصة: اللجنة المشكلة في مركز الوزارة بقرار من الوزير وفقاً لنص البند (١) من الفقرة (ج) من المادة (٢٤) من هذا القانون.

المادة (٣): تعدل المادة (٢٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (ج) منها لتصبح (د):

١- تشكل بقرار من الوزير في مركز الوزارة لجنة خاصة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاض يسميه وزير العدل وأحد موظفي الدولة لا تقل درجته عن الثانية من الفئة الثانية، تكون مهمتها متابعة موضوع المقاعد النيابية الإضافية المخصصة لإشغالها من الفائزات من المرشحات، والمحددة بمقتضى أحكام (نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها) وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤٥) من هذا القانون، وللوزير إصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتحديد أي مهام أخرى يقتضيها عمل اللجنة.

٢- تقسم اللجنة، أمام الوزير، اليمين المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (د) من هذه المادة.

المادة (٤): تعدل المادة (٥٥) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وإضافة الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) التالية إليها:

١. ب- بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية، ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات، وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية.

ج- ١- تحدد اللجان الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية أو شركسية أو شيشانية)، أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلفة.

٢- إذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة.

د- يعلن رئيس اللجنة الخاصة بصورة علنية، أمام الحاضرات من المرشحات أو المندوبين عنهن، أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء.

هـ- تنظم اللجنة الخاصة محضراً بجميع الإجراءات التي اتخذتها، وبالنتيجة التي توصلت إليها وفقاً لأحكام الفقرتين (ج) و(د) من هذه المادة وترفعه إلى الوزير.

و- إذا شغل مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب فيملاً بالانتخاب الفرعي في الدائرة الانتخابية الخاصة بمن كانت تشغل ذلك المقعد وفقاً لأحكام هذا القانون، وخلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ إشعار المجلس رئيس الوزراء بشغور المقعد، على أن يقتصر الترشيح للمئة على النساء اللواتي تتوافر فيهن شروط الترشيح في تلك الدائرة.

ملحق رقم (٢)

جدول رقم (٣) يبين توزيع الدوائر والمقاعد حسب المحافظات في الأردن

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المقاعد الإجمالية	مقاعد الاقلية	
			مسيحي	شركسي وشيشاني
عمان	٧	٣٣	١	٢
إربيد	٩	١٦	١	-
البلقاء	٤	١٠	٢	-
الكرك	٦	١٠	٢	-
الزرقاء	٤	١٠	١	١
المفرق	١	٤	-	-
الطفيلة	٢	٤	-	-
مادبا	٢	٤	١	-
جرش	١	٤	-	-
عجلون	٢	٤	١	-
معان	٣	٤	-	-
العقبة	١	٢	-	-
بدو الشمال	١	٣	-	-
بدو الوسط	١	٣	-	-
بدو الجنوب	١	٣	-	-
المجموع	٤٥	١٠٤	٩	٣

الفصل الثاني

نتائج انتخابات ١٩٩٦
دروس وعبر

نتائج انتخابات ١٩٩٦

دروس وعبر

١- السياق التاريخي لتشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني

الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الأراضي الفلسطينية من رفح جنوباً في قطاع غزة إلى جنين شمالاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٦، لم تكن لتجري وتحقق نجاحاً ملموساً وخطوة على طريق توق الشعب الفلسطيني في تعزيز الممارسة الديمقراطية، لو لم تكن حصيلة جهد تراكمي نضالي طويل خاضه الشعب الفلسطيني، وقدم التضحيات الجسام من أجل تحقيقه، وهو أيضاً لم يكن مقطوع الجذور عن التطورات التي واكبت مسار العملية السياسية التي انطلقت من مدريد في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩١، هذه العملية التي تواصلت وتداخلت فيها أشكال تفاوضية متعددة وصيغ تمثيلية سياسية فلسطينية متنوعة، بدءاً من دور غير مرئي لـ م.ت.ف في مفاوضات واشنطن إلى دور مباشر ووجهاً لوجه في أوسلو، وانتهاءً بصيغة الاعتراف المتبادل، والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في ١٣- أيلول العام ١٩٩٣.

وبهذا المعنى، فإن إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى على الأرض الفلسطينية، وبغرض تشكيل جسم تشريعي فلسطيني يقوم بمهام تشريعية، ورقابية، ومحاسبية، قد جاء في إطار هذه العملية واستجابة لقوانينها وتحققاً لبعض أغراضها، لكنها في الوقت نفسه عبرت عن رغبة أكيدة لدى الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وبناء الدولة، وممارسة

الديمقراطية كشرط أساسي لها في وقت حرم فيه هذا الشعب، ولوقت طويل، من العيش على أرضه بحرية، وصدور حقه في تقرير مصيره بنفسه.

ولوضع الانتخابات في سياقها التاريخي الصحيح، فإننا سوف ننطلق في معالجة هذا الأمر من المبنى السياسي الذي قامت عليه هذه العملية برمتها.

١-١- انطلاق العملية السياسية في مدريد

جاء إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأول عن مبادرته لإحلال السلام في الشرق الأوسط أمام الكونغرس الأمريكي في السادس من آذار العام ١٩٩١، وبعد أسبوع واحد من انتهاء حرب الخليج الثانية، وما بين الإعلان عن المبادرة في الأسبوع الأول من آذار، وانعقاد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١، مهد وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لهذه الانطلاقة بثمانى جولات مكوكية للمنطقة، لضمان مشاركة الأطراف المعنية في مؤتمر مدريد وفقاً للأسس والمرجعيات التي تمت بلورتها، إضافة إلى محاولة تذليل عقبة التمثيل الفلسطيني. وبالتوازي مع الحركة الدبلوماسية الأمريكية، نشط وزير الخارجية السوفييتي وبصورة أقل فاعلية وتأثيراً، باعتباره الشريك الثاني للعملية، وتوجت أخيراً الجهود كافة في توجيه رسائل الدعوة للأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف، ولكن على أسس وصيغ مختلفة، لصيغة وأسس التسوية التي دعت إليها الأطراف العربية الأخرى، فالتمثيل الفلسطيني، لم يكن مستقلاً وكان في إطار الوفد الأردني، والمفاوضات على المسار الفلسطيني ستدور على مرحلتين، واحدة انتقالية والأخرى نهائية، بينما المسارات الأخرى على مرحلة واحدة ونهائية.

وعلى الرغم من اندلاع الخلاف والتباين بين القوى السياسية الفلسطينية حول المشاركة في العملية السياسية على أسس ومرجعية مدريد، فإن قرار قيادة م.ت.ف كان بالمشاركة انطلاقاً من «إن المشاركة في العملية السياسية تثبت لحضور الشعب الفلسطيني في قلب النظام الدولي الجديد،

وحتى لا يبنى هذا النظام على حساب الشعب الفلسطيني كما حدث في اتفاقية سايكس-بيكو، عند الحرب العالمية الأولى، ومؤتمر مالطا، بعد الحرب العالمية الثانية»^(١). وفي حين رأى من عارض المشاركة في العملية السياسية (إن مجرد انعقاد مؤتمر مدريد والمفاوضات التي يطلقها يهدد بتسوية مجحفة للقضية الوطنية الفلسطينية، ولكنه لا يعني بحد ذاته إنجاز هذه التسوية التصفوية واستقرارها)^(٢)، بينما رأت أطراف أخرى «إن المفاوضات فرضت تنازلات معينة على الطرف الفلسطيني، لكن المشاركة فيها تمثل الطريق الأقل سوءاً، لأن المشاركة فيها لا تعني الموافقة المسبقة على ما تطلبه واشنطن وتل أبيب»^(٣).

وبدأ من الجولة الرابعة التي امتدت ما بين ٢٤ شباط ولغاية ٤ آذار ١٩٩٢، تقدم الوفد الفلسطيني بمشروعه حول تصوره الخاص للمرحلة الانتقالية [PISGA] الحكومة الذاتية الفلسطينية الانتقالية، الأمر الذي شكل قوة ضغط على المفاوضات الإسرائيلي، ما اضطره لتقديم تصوره الخاص للمرحلة الانتقالية بصيغة مشروع [PISGA]^(٤).

إن التوقف أمام الجولة الرابعة من المفاوضات التي دارت في واشنطن، وتفحص وثائقها، يأتي في إطار توضيح السياق التاريخي الذي تولدت فيه قضية الانتخابات، ويوضح إلى أي حد تباينت فيه الرؤية الفلسطينية والإسرائيلية من العملية الانتخابية في إطار المرحلة الانتقالية، إضافة إلى دور ووظيفة المجلس التشريعي المنتخب، ولا تعكس الأوراق المقدمة التباين الجوهرى بين الموقفين، إزاء طبيعة وتشكيلة المجلس ومهامه فحسب، وإنما الموقع الذي يرى فيه كل من الطرفين وظيفة المجلس، فالورقة الإسرائيلية في جوهرها ومنطلقها السياسي، ترى أن الأرض لإسرائيل، والسكان تابعون لها، والعملية الانتخابية هي تنازل عن بعض السلطات الإدارية الإسرائيلية للسكان المحليين لإدارة شؤون أنفسهم، لذا فالمجلس وضمن هذا السياق يجمع ما بين الصفة التمثيلية والتنفيذية في آن واحد، وبدون فصل بين المهام التشريعية والتنفيذية، ولا يتعدى مجموع أعضائه ٢٤ شخصاً، بينما عكست الورقة الفلسطينية، وبخاصة فيما يتصل بالتصور

الخاص بالانتخابات والترتيبات والإجراءات الضرورية لعقدّها، مشاركة وإشراف الأمم المتحدة على العملية الانتخابية، وكذلك فإن طبيعة المجلس المنتخب والمكون من ١٠٠ - ١٢٠ عضواً، بصيغة مجلس نواب ينبثق عنه مجلس تنفيذي مكون من ١٠ - ١٥ عضواً، يأخذ الثقة من المجلس ويمارس مهامه وصلاحياته استناداً إلى القوانين والتشريعات التي يسنها المجلس، علاوة على الصلاحيات المنقولة له في المجالات كافة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

عكس هذا التصور، كما أشرنا، الخلاف البين والجوهري لموقع العملية الانتخابية، ولدور المجلس المنتخب في إطار فهم طبيعة ووظيفة المرحلة الانتقالية، فالجانب الإسرائيلي رأى في المرحلة الانتقالية مشروع انتقال من الاحتلال إلى صيغة التقاسم الوظيفي، بينما اعتبر المشروع الفلسطيني أن وظيفة المرحلة الانتقالية هي توفير الأسس المادية لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

١-٢ اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)

أثار الإعلان عن اتفاق إعلان المبادئ بصورته الأولية، ومن ثم التوقيع عليه في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣، وقبل ذلك رسائل الاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، عاصفة قوية من النقد، والاحتجاج، والرفض. وقد تركز النقد والاحتجاج بداية على الأسلوب السري الذي أديرته العملية التفاوضية، ومن خلف ظهر القيادات الرسمية في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، واللجنة المركزية لحركة "فتح"، والقوى السياسية المشاركة في إطار م.ت.ف، في حين تجاوز رفض الاتفاق الجوانب النقدية المتصلة بأسلوب إدارة المفاوضات، وكذلك ردة الفعل الاحتجاجية على حجب المعلومات عن البعض، وإطلاع البعض الآخر عليها، إلى مضمون الاتفاق من حيث ما يعتقد أنه جوهري لجهة الإجراءات والترتيبات.

بيد أن مزايا الاتفاق وعيوبه بدأت تظهر بوضوح بعد أن وضع على محك التطبيق الفعلي، وأظهر إلى أي مدى ذهبت إليه النظرة المتفائلة والمتشككة، وكذلك نظرة المغالاة في الرفض من حيث المبدأ.

غير أن نقطة الفصل الجوهرية التي كشفها التطبيق العملي، وهو ما [حاول إعلان المبادئ] إضفاء قيوده على الجانب الفلسطيني من ناحية، ومحدودية ما يمنحه من حقوق للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، عن طريق الموافقة على إجراء انتخابات فلسطينية^(٥)، فقد جاء في اتفاق إعلان المبادئ المادة الثالثة^(٦) [من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية...، وسيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق رقم (١) بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ].

أي أن السقف الزمني المحدد في هذا البروتوكول لإجراء الانتخابات هو يوم ١٣ تموز ١٩٩٤، وهو ما يعني أن الانتخابات قد جاءت متأخرة عن السقف المحدد في الاتفاق أكثر من سنة ونصف السنة. أما في البروتوكول الخاص بصيغة الانتخابات وشروطها [الملحق الأول في الاتفاق]، فقد جاء فيه [لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين - أي النازحين - الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية].

والأسباب العملية التي حالت دون مشاركة النازحين في العملية الانتخابية هي ببساطة رفض الجانب الإسرائيلي لهذه المشاركة، انطلاقاً من رفضه الإقرار بحق العودة لهؤلاء النازحين بدون قيود، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.

ومن المعلوم أيضاً أنه قد تشكلت في ضوء الاتفاق لجنة رباعية تضم إلى جانب م.ت.ف وإسرائيل، كلاً من مصر والأردن، لمتابعة قضية النازحين،

لكنها لم تصل في الاجتماعات القليلة التي عقدتها حتى الآن إلى تحديد تعريف من هو النازح، ولا عدد النازحين الذين يحق لهم العودة، حيث تتفاوت الأرقام بنسبة ١-٤ بين العدد المطروح من الطرف الإسرائيلي، وذلك المطروح من الطرف الفلسطيني، والأطراف العربية الأخرى المشاركة.

٣-١ التحضير للانتخابات والعملية الانتخابية

تولدت عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ترتيبات جديدة شملت ميادين الحياة السياسية والاجتماعية، وشكلت الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية التي جرت في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٦ لتشمل عموم الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، بما فيها القدس، أحد أهم معالم هذه الترتيبات الجديدة. لقد جرت الانتخابات كإحدى حلقات تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ أوسلو، والاتفاق الانتقالي طابا واشنطن، وحكمتها قيود هذا الاتفاق وتفسيراته.

فقد تم حصر العملية الانتخابية فقط في نطاق سكان الضفة وقطاع غزة، وأعطى نظام تصويت خاص لسكان مدينة القدس، إضافة للعائدين من كوارث م.ت.ف، وقد ألزم الاتفاق أيضاً- في الملحق الثاني (البروتوكول المتعلق بالانتخابات)- في مادته الثانية (الجانب الفلسطيني بأن يقدم لإسرائيل مسودة سجل الناخبين الأولى، وأن يدقق الجانب الإسرائيلي هذا السجل بمطابقته مع سجل السكان لإزالة أية أسماء لم ترد في سجل السكان، أو وردت في تفاصيل مختلفة، وأن سجل الناخبين النهائي يعرض للمصادقة الإسرائيلية، وعلى لجنة الانتخابات المركزية أن تسلم نسخة منه إلى إسرائيل قبل نشره بثلاثة أيام للتأكد من تطابقه مع السجل الأول الذي صادقت عليه).^(١)

كما تشير المادة الثالثة من البروتوكول الخاص بالانتخابات- الملحق الثاني لاتفاق طابا- واشنطن- في فقرته الثانية الخاصة بالترشيحات إلى^(٢) (أن طلبات المرشحين والأحزاب أو الائتلافات سترفض، أو تشطب في حال

تسجيلها، إذا كان هؤلاء المرشحون والأحزاب والائتلافات:

- ١- يمارسون العنصرية أو يدعون إليها.
 - ٢- يعملون على تحقيق أهدافهم بوسائل غير قانونية أو غير ديمقراطية).
- هذا علاوة على أن الاتفاقيات قد حددت عدد أعضاء المجلس وشروط انتخابهم، وصلاحيات المجلس المنتخب، بما في ذلك صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، وكذلك نظام الانتخابات، وطريقة الإشراف المتفق عليها، والمراقبة الدولية، وتركيبية أطقمها، والقوانين والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية، بما في ذلك ترتيبات بشأن تنظيم وسائل الإعلام.
- انطلاقاً من هذه الاعتبارات، تباينت المواقف لأبعاد العملية الانتخابية لدى القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية، بما في ذلك الدور المرتقب للمجلس التشريعي المنتخب.

٢- العملية الانتخابية نتائج متوقعة

جاءت الانتخابات الفلسطينية العامة في أعقاب إعادة انتشار واسعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية الكبرى المكتظة بالسكان (باستثناء القدس والخليل). وولدت مناخاً لدى بعض الأوساط السياسية وبخاصة المؤيدة لعملية السلام والقريبة من السلطة الفلسطينية، وفي قطاعات ليست بالقليلة من الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع، بأن لبنات دولة فلسطينية مستقلة قد بدئ في إرسائها وأن قيام هذه الدولة بات ممكناً مع انتهاء سنوات قليلة هي عمر المرحلة الانتقالية، كما تولد انطباع آخر أكثر تفاؤلاً، بأن السلطة الفلسطينية القائمة تحمل من القدرات والإمكانات على تغيير شروط وقواعد العملية السياسية والتفاوضية الجارية، عبر خلق وقائع مادية ملموسة وتراكمية على الأرض، ما يساعد على توسيع نطاق ولايتها الجغرافية فحسب، وإنما تثبيت ركائزها السيادية أيضاً.

وهكذا، ونظراً للظروف السياسية الاستثنائية التي واكبت وتولدت في

سياقها عناصر قيام السلطة الفلسطينية، وكذلك العملية الانتخابية لاحقاً، فإن النظام الانتخابي الفلسطيني لم يأت في سياق تطور فلسطيني داخلي ناجم عن حوارات ما بين أطراف الطيف السياسي الفلسطيني، وتمخض في نهايته عن الاتفاق على النظام الانتخابي، إذ خضع هذا النظام للشروط والقيود نفسها التي حكمت سائر العملية التفاوضية. وكان (لا بد له من أن يحقق المطالبات التي تستجيب للتحديدات التي وضعتها الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يقدم آلية انتخابية وظيفية لا بد وأن تخدم العملية السلمية ككل).^(٨) وتبعاً لذلك، فقد جرت الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني رقم (١٣) الذي صدر بتوقيع الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في السابع من كانون الأول العام ١٩٩٥، ليحل محل القانون الانتخابي الأردني في (الضفة الغربية)، والفلسطيني في (غزة) اللذين كانا معمولاً بهما قبل العام ١٩٦٧ م.^(٩)

وقد جرى التشديد في المذكرة الإيضاحية التي تصدرت القانون على شكل مقدمة له على (الحرص على إجراء الانتخابات العامة باعتبارها الوسيلة العصرية لتمثيل شعبنا، على أسس ديمقراطية تمكنه من ممارسة الحكم وإصدار القوانين التي تتعلق بمصيره وبناء مستقبله ... وأكدت المذكرة أيضاً على أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية... "هيا الشروط المناسبة لإجراء انتخابات حرة ومباشرة، وتحت إشراف دولي، تمكن شعبنا من ممارسة حقه الديمقراطي في حكم نفسه بنفسه" ... كما أشارت المذكرة أيضاً إلى ضمان وديمقراطية ونزاهة العملية الانتخابية والمساواة في الدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية بين الجميع.^(١٠)

وكما يبدو واضحاً، فإن وظيفة المذكرة الإيضاحية التي تصدرت القانون على شكل مقدمة له، هي إخفاء جوهر وطابع القانون الانتخابي المنسجم والمتطابق مع الاتفاقيات الانتقالية من جهة، وتوكيد صلة المجلس المنتخب بالمجلس الوطني الفلسطيني المؤسسة التشريعية الفلسطينية الأوسع إطاراً وتمثيلاً من جهة ثانية، ولتقديم مسوغات تبرر الأسباب التي دعت للأخذ

بهذا النظام الانتخابي ... نظام الأكثرية الانتخابي، والدوائر المتعددة، والقائمة المفتوحة ... باعتبار أن معظم دول العالم تأخذ به^(١١).

وفي حقيقة الأمر، فإن النظام الانتخابي الفلسطيني جاء من حيث الشكل والإجراءات قانوناً انتخابياً كلاسيكياً، فقد حدد الدوائر الانتخابية، وحق الاقتراع والترشيح، وكيفية إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتنظيم الحملات الانتخابية وطرق الفرز، وتحديد إعلان النتائج، بما في ذلك طريقة تقديم الطعون المتصلة بعملية الانتخابات، فمواد القانون كافة، التي شكلت بمجملها مائة وعشر مواد، إذا ما روعيت بدقة أثناء العملية الانتخابية، فإنها ستقضي، بدون أدنى شك، إلى عملية انتخابية نزيهة وشفافة، لكنها مع ذلك، وهذا هو الأهم، أنها لا تنتج نظاماً ديمقراطياً فلسطينياً قائماً على التعددية السياسية والفكرية للمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي تكرر لاحقاً، كنتيجة للعملية الانتخابية، وأبرز بعض الثغرات والعيوب الإجرائية أيضاً عند التطبيق.

بيد أن القانون الانتخابي الفلسطيني، لم يكن من حيث المضمون قانوناً كلاسيكياً، بل جاء مختلفاً وفريداً في صيغته عن كل النظم الانتخابية في العالم، حيث قسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية، إحدى عشرة منها في الضفة، وخمس في قطاع غزة. وتراوح عدد الممثلين المطلوب انتخابهم بين ممثل واحد و١٢ ممثلاً حسب الحجم السكاني للدائرة.

غير أن هذا التقسيم للدوائر الانتخابية، ونظام الأغلبية النسبية الذي اتبع في قانون الانتخابات الفلسطيني قد ولد الإشكاليات التالية:

أولاً: الصراع بين الدوائر الانتخابية المختلفة على نسب وحجم التمثيل في المجلس، حيث أثار عدد المقاعد الموزعة على الدوائر الانتخابية، وبطريقة غير عادلة، وبما لا يتناسب مع الحجم السكاني فيها، ردود أفعال قادتها رموز تمثل امتدادات عائلية، ومناطقية، وعشائرية، وبخاصة في المدن الكبرى مثل نابلس، والخليل، وغزة.

وعلى ما يبدو، فإن مراعاة هذه الجوانب، إضافة لاعتبارات سياسية أخرى، كانت السبب وراء تغيير المرسوم الرئاسي مرتين لتوزيع نسب التمثيل وعدد المقاعد، في حين أنه كان من المفترض أن يترك هذا الأمر للجنة الانتخابات المركزية لتحده وفقاً لعدد سكان كل محافظة من المحافظات.

يبين جدول رقم (٤): المقاعد المخصصة لكل دائرة وفق المرسوم الرئاسي رقم (٢) لسنة ١٩٩٥.^(١٢)

الرقم	اسم الدائرة	عدد المقاعد	عدد المقاعد لغير المسلمين
١	القدس	٧	٢
٢	أريحا	١	
٣	بيت لحم	٤	٢
٤	جنين	٦	
٥	الخليل	١٠	
٦	رام الله	٧	١
٧	سلفيت	١	
٨	طوباس	١	
٩	طولكرم	٤	
١٠	قلقيلية	٢	
١١	نابلس	٨	١
١٢	جباليا	٧	١
١٣	مدينة غزة	١٢	١
١٤	دير البلح	٥	
١٥	خانيونس	٨	
١٦	رفح	٥	

"فقد بلغ عدد الناخبين عشية إجراء الانتخابات في الضفة الغربية ٦٧٥٧٦٨، وفي قطاع غزة ٣٥٩٤٨٧، وبذلك فإن سجل الناخبين، وطبقاً لسجلات لجنة الانتخابات المركزية يكون ١٠٣٥٢٥٥، وإذا ما قسم هذا الرقم على عدد مقاعد المجلس التشريعي، فإن نصيب كل مقعد منها ١١٧٦٤ ناخباً".^(١٣)

وبمراجعة سجلات الناخبين أيضاً في كل محافظة، ووفقاً للسجلات الرسمية لدى لجنة الانتخابات المركزية، فإنه يلاحظ أن هناك تمييزاً إيجابياً لصالح محافظات قطاع غزة، فيما يتصل بتناسب حجم السكان لعدد المقاعد، عنه في الضفة الغربية باستثناء دائرتي القدس ورام الله، وكان التخفيض ملموساً في دائرتي نابلس والخليل، أما رفع نسبة التمثيل، فقد كانت بشكل بارز في دائرة رفح، وخانيونس، ومدينة غزة، وجباليا.

الجدول رقم (٥): المقاعد المقررة لكل دائرة وفقاً للمرسوم الرئاسي بالمقارنة مع المقاعد المستحقة حسب عدد السكان لكل مقعد.^(١٤)

توزيع المقاعد البرلمانية في الضفة الغربية (بحسب عدد الناخبين المسجلين)						
الرقم	اسم الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	عدد المقاعد المعتمدة	عدد المقاعد المفترضة	الانحراف
١	القدس	٨٠٠٥١	١١٤٣٦	٧	٧	.
٢	الخليل	١٣٣٠٩٧	١٣٣١٠	١٠	١١	١-
٣	نابلس	١١٣٣٤٠	١٤١٦٨	٨	١٠	٢-
٤	رام الله	٧٩١٠٨	١١٣٠١	٧	٧	.
٥	جنين	٨٠٨٧٦	١٣٤٧٩	٦	٧	١-
٦	طولكرم	٥٧٢٧٢	١٤٣١٨	٤	٥	١-
٧	قلقيلية	٢٧٨٠٤	١٣٩٠٢	٢	٢	.
٨	بيت لحم	٥٥١٣٤	١٣٧٨٤	٤	٥	١-
٩	سلفيت	١٩١٩١	١٩١٩١	١	٢	١-
١٠	طوباس	١٦١٧٠	١٦١٧٠	١	١	.
١١	أريحا	١٣٧٢٣	١٣٧٢٣	١	١	.

توزيع المقاعد البرلمانية في قطاع غزة (بحسب عدد الناخبين المسجلين)					
الرقم	اسم الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الناخبين المسجلين لكل مقعد	عدد المقاعد المعتمدة	عدد المقاعد المفترضة
١	شمال غزة «جباليا»	٦٢٦١٤	٨٩٤٥	٧	٥
٢	دير البلح	٥١٤٤٧	١٠٢٨٩	٥	٤
٣	مدينة غزة	١٢٥٩٦٤	١٠٤٩٧	١٢	١١
٤	خانيونس	٧٤٥٠٢	٩٣١٣	٨	٦
٥	رفح	٤٤٩٥١	٨٩٩٠	٥	٤

ثانياً: لقد أدى عدم تساوي الدوائر الانتخابية، وفقاً للنظام الانتخابي إلى أن ضمت دوائر انتخابية أعداد ناخبين أضعاف ما لدى دوائر أخرى، ما يعني توفير فرص لفوز مرشحين في بعض الدوائر بنسبة ضئيلة من الأصوات، مقابل نسب عالية في دوائر أخرى تفوقها بالآلاف.

ويتضح هذا الأمر من أن بعض المرشحين في دوائر صغيرة فازوا ببضعة آلاف من الأصوات، في حين أن آخرين في دوائر أخرى خسروا الانتخابات على الرغم من أنهم حصلوا على أصوات أكثر منهم ولم يفوزوا.

ثالثاً: إن النظام الانتخابي أفرز من ناحية أخرى عدم تساوي أصوات الناخبين؛ ففي حين أعطي الحق لناخب أن يقترح لمرشح واحد في دوائر مثل أريحا، وسلفيت، وطوباس، فإن ناخباً آخر أعطي حقوقاً أكثر بأن صوت لعشرة أو اثني عشر مرشحاً في محافظات الخليل، ومدينة غزة.

رابعاً: جرت الانتخابات وفقاً للقانون على أساس نظام الأكثرية الانتخابي، والأغلبية البسيطة وبدوائر انتخابية متعددة وغير متساوية من حيث الحجم والتمثيل، هذا الأمر أدى إلى استبعاد تمثيل معظم الأحزاب والقوى السياسية، وبخاصة الصغيرة منها، حيث تعرضت للإضعاف والتهميش، واتخذت الانتخابات طابعاً شخصانياً، بمعنى التركيز على الشخص المرشح، وعلى سجله الشخصي وانتمائه الأسري، والعشائري، والمناطقي،

بدلاً من انتمائه السياسي والتنظيمي، هذا علاوة عن ضرب مفهوم القائمة الحزبية الموحدة، والذي على الرغم من تنافس حوالي ١٥ قائمة حزبية ضمت حوالي ١٦٥ مرشحاً، فإن طريقة التصويت التي تمنح للناخب حرية اختيار مرشحيه بشكل حر ومفتوح من قوائم انتخابية متعددة، قد أسقطت منذ اللحظة الأولى أهمية تشكيل هذه القوائم، وترتيبها بشكل تنازلي، لأنه لم يكن من جامع يجمع هذه القائمة سوى الورقة، بينما في واقع الحال تحالف مرشحون من ضمن القائمة الواحدة مع قوائم أخرى منافسة أو مع مستقلين ضد زملائهم من القائمة نفسها، الشيء الذي عرف بقوائم التشطيب، والذي بنتيجته اخترقت القوائم الانتخابية كافة. وانعكس هذا على البرامج الحزبية الانتخابية التي تراجع دورها لصالح الأفراد المرشحين وتاريخهم الوطني وسمعتهم الشخصية، واقتربت الكتل والقوائم كثيراً من فقدان تمايز هويتها ومبرر وجودها.

لقد أثارت العديد من القوى والأحزاب، بمن فيهم أوساط مهمة، من حركة "فتح" مخاطر اتباع هذا النظام الانتخابي، واتباع نظام التمثيل النسبي لأنه يحقق المزايا التالية:

- ١- يحقق عدالة أوسع عن طريق إعطاء كل حزب أو فصيل عدداً من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليه، بحيث يكون لكل حزب وجود ودور فاعل داخل المجلس المنتخب.
- ٢- يعتبر نظام التمثيل النسبي وسيلة ضرورية لتحقيق النظام الديمقراطي الصحيح، الذي يكون ترجمة صادقة لرغبات الشعب فيمن يمثله.
- ٣- يؤدي الأخذ بنظام التمثيل النسبي إلى قيام أغلبية برلمانية حقيقية تستند إلى إرادة شعبية، وليس الأغلبية الصورية التي تنبع عن الأخذ بنظام الانتخابات بالأغلبية النسبية.
- ٤- يخلق نظام التمثيل النسبي معارضة قوية ذات صوت مسموع، ما يحقق الدقة في ممارستها لدورها، وتعمل بحرص ويقتطع بمتابعة نشاط الحكومة من أجل تحقيق المصلحة العامة.

٥- يحافظ نظام التمثيل النسبي على وجود الأحزاب الصغيرة ويصون استقلالها في مواجهة الأحزاب الكبيرة، ما يشجع مؤيديها على الإدلاء بأصواتهم، لأنهم يعلمون أن لها ثقلاً في العملية الانتخابية، وفي حصول أحزابهم على عدد أكبر من المقاعد.

ولم تقتصر المطالبة باتباع التمثيل النسبي على الفصائل والأحزاب والقوى، بل تعداها إلى الجمهور الفلسطيني، فقد أشار استطلاع للرأي العام نشرت نتائجه في ٢٢/١٠/١٩٩٥ (إلى أن ٥٠,٩٪ من المبحوثين يؤيدون نظام التمثيل النسبي، في حين أيد ٣١,٥٪ نظام الأغلبية، و١٧,٦٪ لا يعرفون، وبينت المعطيات أيضاً أن من بين المنتمين لحركة "فتح"، هناك ٤٦,٦٪ يؤيدون التمثيل النسبي، و٣٩,١٪ مع نظام الأغلبية، بينما في إطار القوى الأخرى فقد جاءت نسبة التأييد للتمثيل النسبي على النحو التالي: "حماس" ٥٥,٢٪، والجبهة الشعبية ٦١,٧٪، الإسلاميون المستقلون ٥١,٩٪).^(١٥)

خامساً: إن النظام الانتخابي الفلسطيني، ولكونه محدداً ومسقوفاً بسقف المرحلة الانتقالية لا يحتوي على صفة الدورية، وليس هناك شيء يدل على ما بعد المرحلة الانتقالية، ففي المادة الرابعة من القانون حول الدعوة لإجراء الانتخابات، لم يشر، بأي حال من الأحوال، لدورية الانتخابات، ما يعني أن الانتخابات لفترة واحدة فقط، وهي مدة المرحلة الانتقالية، وأن المجلس المنتخب لحالة ظرفية ولمرة واحدة أيضاً، ما يسقط عنه صفة العامودية، أي مرجعية الشعب وجمهور الناخبين، ويسقط بالتالي ضماناً مؤسسياً لمساءلة المجلس من قبل الجمهور، ويبيح له التجديد لنفسه، طالما امتدت الفترة الانتقالية لاعتبارات لا تتصل بالقانون، بل بالأوضاع السياسية العامة... (وبالتالي لم يسهم قانون الانتخابات الفلسطيني إيجابياً في توفير الآلية والمنطلق لإيجاد التوازن الفعلي المطلوب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لتبلور نظام حكم ديمقراطي يقوم على أساس تفتيت القرار السياسي، من خلال فصل السلطات، وضمان توازن وتكافؤ قوتها مقابل بعضها البعض).^(١٦)

سادساً: لقد بينت نتائج الانتخابات أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أكد الشكوك التي أثّرت من حوله، لجهة عدم ديمقراطيته، وعدم عدالته بتوزيع الأصوات، وعكسه لميل واتجاهات الناخبين، فقد دلت المؤشرات على أن نحو ٦٠٪ من الأصوات ذهبت للمرشحين الذين لم يفوزوا، في حين أن الأعضاء الذين فازوا فقد حظوا فقط بأقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية.

الجدول رقم (٦): توزيع المقاعد حسب الأصوات (٪) بناء على نتائج الانتخابات ١٩٩٦: (١٧)

الانتماء السياسي	الأصوات ٪	عدد المقاعد	النسبة ٪
المستقلون	٥٧,٥١	٣٥	٣٩,٧
فتح	٣٠,٩٠	٥٠	٥٦,٨
فدا	٠,٢٠٤	١	٠,١١
الائتلاف الوطني الديمقراطي	٠,٢٠٢٥	١	٠,١١
كتلة الحرية والاستقلال	٠,١٠٦٤	١	٠,١١

وكما هو واضح، فإن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) قد حصلت على ٣١٪ تقريباً من الأصوات فقط، من القوائم الرسمية التي تنافست فيها بالانتخابات، في حين احتلت تمثيلاً يقترب من ضعفي أصواتها بما يقدر بـ ٥٦,٨٪ من المقاعد في المجلس التشريعي، أي ٥٠ مقعداً، في حين أن مجموع أصوات المستقلين، بمن فيهم أعضاء من حركة "فتح" تنافسوا ضد القوائم الرسمية للحركة وقد حصلوا على الرغم من أنهم لا يشكلون كتلة أو إطاراً موحداً على ٥٧,٥١٪ من أصوات الناخبين، مقابل ٣٩,٧٪ من المقاعد، في حين احتلوا فعلياً ٣٥ مقعداً.

سابعاً: لقد أنتج النظام الانتخابي الفلسطيني نتيجة أضرت بصيغة التعددية السياسية التي تحلى بها المجتمع الفلسطيني طيلة سنين عديدة من عمره الكفاحي، وحوّل الأقلية إلى أكثرية كبيرة في المجلس، ففي حين

فازت حركة "فتح" (١٨) (بمقعد عن كل ٢١,٧١١ صوتاً، حصلت عليها، فقد تطلب من المستقلين ٥٧,٧٢٠ صوتاً عن كل مقعد، وكلف حزب فدا ٦٧٢,٧١ صوتاً، والتحالف الديمقراطي الوطني ٧٩,٠٨٥). إن هذه النتيجة غير العادلة تدعو لإعطاء اعتبار للرأي الذي كان يطالب اعتماد صيغة التمثيل النسبي في النظام الانتخابي الفلسطيني، وبما يتيح للقوى والتيارات السياسية تمثيلاً في المؤسسات التشريعية الوطنية وفقاً لوزنها الجماهيري.

إن هذه الأغلبية الاصطناعية التي كونتها حركة "فتح" داخل المجلس التشريعي قد جاءت بفعل النظام الانتخابي، والذي روعي في تصميمه منذ البداية الاعتبارات السياسية التي تضمن وصول هذه الأغلبية ذات اللون السياسي الواحد للمجلس، واحتلالها للمقاعد فيه، لكن هذا التصميم راعى من جهة أخرى حدود وسقف الاتفاق الذي تولد عنه هذا النظام، وهدف للوصول إلى هذه النتيجة لضمان تنفيذه.

هذه النتيجة التي تمخضت عن أول انتخابات تشريعية فلسطينية تعززت لاحقاً، كما أشرنا في تركيبة جديدة للمجلس، ليس بناء على القوائم الانتخابية، وإنما بناء على تشكل الكتلات داخل المجلس التي اتخذت الشكل التالي: (١٩)

جدول رقم (٧): توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	العدد	النسبة %
فتح	٦٨	٧٧.٣
مستقلون علمانيون	١٢	١٣.٦
مستقلون إسلاميون	٧	٨
فدا	١	١.١

وكما هو واضح، فإن وجود حركة "فتح" قد تعزز في المجلس جراء انضمام عدد من كوادر الحركة الذين فازوا بالانتخابات بصفة مستقلين إلى كتلة الحركة، علاوة على بعض المستقلين الذين كان لهم انتماء سياسي سابق، في حين انقسم المستقلون تبعاً لانتماءاتهم السياسية والفكرية السابقة إلى علمانيين وإسلاميين. وبهذا، فإن تركيبة المجلس التشريعي السياسية قد حسمت لصالح حركة "فتح".

الهوامش:

- ١- الأرشيف المركزي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. "خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد ١٨-١٠-١٩٨٩"، وقد تضمن الخطاب العناصر التالية:
 - جلسة افتتاحية برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
 - الأمم المتحدة مراقب صامت.
 - الإطار التفاوضي (أسس المؤتمر) القراران ٢٤٢ و٣٣٨.
 - لا رابط بين مسارات المفاوضات والحلول.
 - المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية، أما المفاوضات على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي فعناصرها:
 - المفاوضات على مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع، بالاستناد إلى اتفاقات كامب ديفيد، ولدة خمس سنوات، والمرحلة الثانية مرحلة الحل النهائي وتبدأ بعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي، وتنتهي بسقف السنوات الخمس، ويتم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.
 - الحدود، القدس، اللاجئين، الاستيطان، المياه، السيادة على الأرض، السيادة السياسية، كلها مواضيع تم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة الثانية (الحل النهائي).
 - لا مكان لقضية اللاجئين على مائدة المفاوضات الثنائية.
 - التمثيل الفلسطيني في إطار وفد أردني فلسطيني مشترك وبشخصيات من الضفة والقطاع غير أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، لا أحد من القدس، لا أحد من الشتات الفلسطيني.
 - المعلق السياسي، لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" - نشرة وفا اليومية- تونس- ١٨-١٠-١٩٩١.
- ٢- صالح زيدان، وآخرون، الطريق الوعرة نظرة على المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية- من مدريد إلى أوسلو، بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، أيلول-١٩٩٧-ص١٦.
- ٣- الأرشيف المركزي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. "وثائق المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية/واشنطن-الجولة الرابعة-٢٤-شباط/٤-أذار-١٩٩٢".
- ٤- الأرشيف المركزي لجبهة النضال الشعبي. "نص إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، نسخة أصلية عن دائرة شؤون المفاوضات، م.ت.ف."

- ٥- الاتفاق الانتقالي ... مصدر سابق.
- ٦- الاتفاق الانتقالي ... مصدر سابق.
- ٧- آريان الفاضل، البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، تشرين الثاني أكتوبر، ١٩٩٩ - ص ٤٠.
- ٨- انظر: مجلة الوقائع الفلسطينية: الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد (٨) ١١ ديسمبر، ١٩٩٥، وقد ظهرت تعديلات على هذا القانون تضمنها العدد العاشر من هذه الجريدة الرسمية، كذلك صدر القانون بطباعة مستقلة عن لجنة الانتخابات المركزية في ٢٨-١٢-١٩٩٥. جميع الاستشهادات التي تقع بين قوسين في النص مأخوذة من هذه المصادر، مضافاً إليها رقم المادة/الفقرة.
- ٩- قانون الانتخابات الفلسطينية... مصدر سابق.
- ١٠- قانون الانتخابات الفلسطينية ... مصدر سابق.
- ١١- جدول رقم (١): تحديد المقاعد المخصصة لكل دائرة. انظر: الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق العدد (١١)، ٣١ كانون الأول ١٩٩٥.
- ١٢- انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية: "الديمقراطية في فلسطين"، الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعضاء المجلس التشريعي، ١٩٩٦، ص ٢٧.
- ١٣- جدول رقم (٢): توزيع المقاعد البرلمانية - الضفة والقطاع (حسب عدد السكان)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. "تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي" - إعداد: جهاد حرب، سلسلة التقارير القانونية (٢١) - رام الله، عام ٢٠٠٠، ص ١٧.
- ١٤- الشعبي، عزمي، جميل هلال وآخرون، نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠١، ص ٣١-٣٠.
- ١٥- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. "نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة"، ٧-١٠-١٩٩٥، إعداد وحدة المسوح واستطلاع الرأي العام.
- ١٦- علي الجرباوي. البنية القانونية، والتحول الديمقراطي في فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٣.

١٧- انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، "الديمقراطية في فلسطين"، مصدر سابق.

١٨- أريان الفاصد. البناء المؤسسي في فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٧.

١٩- جميل هلال. "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي"، في: د. خليل الشقاقي (محرر) الانتخابات الفلسطينية الاولى، مركز البحوث الفلسطينية نابلس ١٩٩٧، ص ١١٦.

الفصل الثالث

تحليل واستعراض لاتجاهات
الرأي العام الفلسطيني

تحليل واستعراض لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني

يشكل الرأي العام محصلة الآراء والأفكار، ومن ثم الأحكام السائدة في المجتمع في فترة زمنية محددة، وهذه الظاهرة، أي تشكل الرأي العام، يمكن أن تكتسب صفة الاستقرار طالما لم تحدث متغيرات جوهرية تؤثر عليها، أو تكون معطيات جديدة يمكن على أساسها أن يتشكل رأي عام جديد، وتختلف في وضوحها ودلالاتها بين كل مرحلة وأخرى، وفي مدى وعي الأفراد والجماعات، ولكنها تصدر عن اتفاق بين غالبيتهم على الرغم من اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، ومبلغ تحقيقها لنفعهم العام ومصلحتهم المشتركة.

وقد يكون الرأي العام ظاهراً ومعبراً عنه، أو يكون كامناً، وفي الحالة الأولى تشترك أجهزة الإعلام المختلفة والمنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية في التعبير عنه، ويتضح مثل هذا الرأي في الانتخابات العامة، وعند وقوع أحداث مهمة، وقد يظل الرأي العام كامناً غير ظاهر لأسباب سياسية واجتماعية، ولكنه لا يلبث أن يظهر بشكل انفجار عندما تزول الأسباب المعوقة لظهوره، وهنا يصدق تعريف الرأي العام باستطلاعات ذلك^(١) (الرأي الذي يشترك فيه غالبية الناس، ويلفت نظر السلطات العليا التي تستطيع أن تكيف نفسها معه فيحدث التطور، أو أنها تفشل في ملاحظته والتكيف معه فتصبح الثورة حتمية لا مفر منها).

وفي واقع الأمر، أصبحت استطلاعات الرأي العام، جزءاً لا يتجزأ من السياسة المعاصرة، ومن غير المحتمل أن تتراجع أهمية الاستطلاعات السياسية في المستقبل المنظور، بل إنها تؤدي دوراً أخذاً في التزايد والتوسع، لهذا تهتم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بقياس الرأي العام ودراسته ومعرفة اتجاهاته من خلال استطلاعات الرأي الدورية أو الطارئة.

الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية واستطلاعات الرأي العام

يمكن اعتبار ظاهرة التعامل مع استطلاعات الرأي العام الفلسطيني من قبل الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، ظاهرة حديثة نسبياً، وترجع أساساً إلى جملة من العوامل المؤثرة، والتي تأتي في مقدمتها طبيعة الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، باعتباره نضالاً تحريرياً، ركز على البعد السياسي دونما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، والثاني مستوى التحضر المدني، في المناطق الفلسطينية خلال فترة الاحتلال، وبخاصة مدى امتلاك المواطنين لوسائل الاتصال الحديثة، وبالتالي مدى تأثرهم بها.

هذان العاملان الرئيسيان يفسران، إلى حد بعيد، اهتمام الأحزاب والقوى السياسية باستطلاعات الرأي العام بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة توفر جملة من الاشتراطات التي كانت غير متوفرة سابقاً، علاوة على الانتخابات التشريعية العامة الأولى في فلسطين، وإمكانية تكرار هذه التجربة على أكثر من صعيد ومستوى، وقيام حكومة فلسطينية صار بالإمكان قياس الرأي العام الجماهيري اتجاه ممارساتها وأدائها على المستويات كافة، كل هذه الاعتبارات زادت من اهتمام الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية بالنتائج التي تعكسها استطلاعات الرأي العام.

كما أن التوقيع على اتفاق المرحلة الانتقالية (أوسلو)، وقيام السلطة الفلسطينية كان قد ولد صراعاً سياسياً اتخذ طابعاً حدياً في بعض

المراحل. لذا، فإن الكثير من القوى السياسية صار اهتمامها منصباً على مراعاة المزاج الجماهيري التي تعكسه استطلاعات الرأي، أو أنها أخذت ترسم سياستها وفقاً له، لا أن تؤثر في الرأي العام من خلال سياسات إيجابية ملموسة استناداً لخطط وبرامج اجتماعية اقتصادية، وذات مضمون ديمقراطي يراعي التداخل العميق ما بين استكمال إنجاز مهام التحرر الوطني من الاحتلال، والطابع الاجتماعي الديمقراطي للحركة السياسية.

إن الاهتمام المتأخر باستطلاعات الرأي العام للأسباب سألها الذكر، كوسيلة ليس لقياس التأييد في المجتمع الفلسطيني فحسب، وإنما لصياغة سياسات وبرامج سياسية ومواقف حزبية، وظاهرة أخذه في الازدياد والتوسع، يعكس إلى حد بعيد مستوى تحضر وتقديم المجتمع الفلسطيني بشكل سريع، وامتلاكه لوسائل الاتصال من جهة، ولتزايد حجم مشاركته في الحياة العامة من جهة أخرى. وقد تبدو ملاحظة جديرة بالانتباه إلى أن الاتجاه الأصولي الديني بتلاوينه كافة من أكثر الاتجاهات السياسية اهتماماً باستطلاعات الرأي العام ونتائجها، ويرسم سياساته وتكتيكاته بناء عليها، وبخاصة في مواجهة السلطة والقوى والأحزاب السياسية الأخرى، ويمكن اعتبار تجربة العمليات التفجيرية، والتأييد الذي تحظى به جماهيرياً كرد فعل طبيعي وعفوي وتلقائي على عنف الاحتلال وبطشه أحد المؤشرات البارزة على استغلال وتوظيف قوى التيار الديني الأصولي لهذا الأسلوب النضالي، ورفعته إلى مستوى القضية ذاتها، من أجل رفع درجة التأييد الجماهيري له، ما دفع قوى وأحزاباً علمانية لمجاراته في الأسلوب سعياً وراء المحافظة على درجة التأييد الشعبي التي تعكسها الاستطلاعات.

بيد أنه ينبغي الانتباه أيضاً إلى أن استطلاعات الرأي العام بالقدر الذي تعكس مستوى معيناً من ديمقراطية الحياة السياسية والمجتمعية الفلسطينية، فإنها من جانب آخر تعكس مدى استغلال وتوظيف هذه الأداة في صنع الرأي العام والتأثير عليه، وهي هنا تلعب دوراً لا يساعد على تنمية وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (٨): مؤشرات تأييد القوى السياسية ٢٠٠٠ - تموز ٢٠٠٣ (٪)

الرقم	القوى السياسية	٢٠٠٠-٩-٧	٢٠٠٠-١-١٣	٢٠٠١-٢-١٩	٢٠٠١-١٠-١١	٢٠٠٢-٢-١٨	٢٠٠٣-١-١٢	٢٠٠٣-٨-٥
١	حركة فتح	٣٣.٣	٢٩.٦	٣١.١	١٩.٨	٢٣.٢	٢٠.٩	٣١.١
٢	حركة حماس	١٣.٩	١٧	١٨.٥	٢٠.٩	٢١.٤	١٥.١	١٧.٦
٣	حركة الجهاد	٣.٧	٣.٨	٤.٣	٥.٧	٤.٤	٧.٤	٦.٥
٤	التيار الشعبي	٣.٢	٣.٤	٢.٣	٢.٩	٤	٢.١	٢.٦
٥	حزب الشعب	-	٠.٥	٠.٢	٠.٣	٠.٨	١.٣	١.٠
٦	حزب فدا	-	٠.٤	٠.٣	-	٠.٢	٠.٢	٠.٦
٧	التيار الديمقراطي	-	٠.٤	٠.٣	٠.٦	٠.٩	١	١.٩
٨	لا أحد	٤٤.١	٣٧.٤	٣٣.٣	٣١.٣	٣٣.٤	٢٤.١	٣٣.٢
٩	مستقل وطني	-	٦.١	٥.٢	٤.٥	٤.١	٣.٨	٢.٣
١٠	مستقل إسلامي	-	٥.٣	٢.٥	٤.٥	٣	١٢.٨	٧.٣
١١	غير ذلك	١.٨	٦.١	٥.٨	٩.٥	٤.٥	٣.٧	٧.٠

المصدر: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، استطلاعات الرأي العام رقم (١-٢-٣-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢).

تحليل مؤشرات تأييد القوى السياسية خلال الفترة ٢٠٠٠ - آذار ٢٠٠٣

يتبين من الجدول رقم (٨)، الذي أوضح مؤشرات تأييد الرأي العام الفلسطيني للأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية على مدار نحو ثلاثة أعوام، من أيلول العام ٢٠٠٠ إلى تموز ٢٠٠٣، أن هذه المؤشرات أخذت من استطلاعات للرأي العام خلال فترات زمنية، وغطت المرحلة المذكورة، بيد أن ما تعكسه هذه المؤشرات من منحى عام لتأرجح التأييد الشعبي وتفاوتاته، وبخاصة للقوى السياسية الكبرى، يرتبط إلى حد بعيد بال لحظة التي جرى فيها الاستطلاع، ومدى تأثر الجمهور بالحدث السياسي والأمني، والحساسية البالغة لدى الشعب الفلسطيني، ارتباطاً بتلك الأحداث.

الاستطلاع الأول الذي جرى في شهر أيلول ٢٠٠٠، أي في الشهر الذي اندلعت فيه انتفاضة الأقصى، يعكس التالي:

- ارتفاع حاد في شعبية حركة "فتح" وصلت إلى ٣٣,٣٪، وهو يجيء بعد قمة كامب ديفيد والموقف الذي اتخذته الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رفض الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، والتمسك بقضية القدس واللاجئين، في حين أن بقية القوى السياسية وبخاصة حركتي "حماس" و"الجهاد"، أي ما يمثل التيار الإسلامي المنظم وغير المنظم لم يحظَ سوى بتأييد ١٧,٦٪، بينما تمثل اليسار في مجموعه لم يتجاوز ٣,٢٪.

- الجدير بالملاحظة في هذا الاستطلاع هو ارتفاع نسبة الذين لا يؤيدون أحداً إلى ٤٤,١٪، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة العازفين عن العمل السياسي، وبخاصة في أوساط اليسار، حيث لم تسجل كما أشرنا نسب محددة لبعض القوى إطلاقاً، أو أن الاستطلاع عكس تأييداً لقوى أخرى غير المذكورة لم يتجاوز ١,٨٪ من مجموع المستطلع.

الاستطلاع الثاني، الذي جرى منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٠، أي بعد حوالي شهر ونصف تقريباً من اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد عكس متغيرات مهمة على أكثر من صعيد نتيجة للعوامل التالية:

١- فشل العملية السلمية التي بدأت العام ١٩٩١، عن تحقيق حلول سياسية للقضية الفلسطينية على أسس قرارات الشرعية الدولية، واستمرار المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض انتهائها في أيار ١٩٩٩، إلى أمد غير معروف، ما يعني عدم وجود إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وحل بقية قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات.

٢- استمرار سياسة الحصار والإغلاق والتضييق التي تمارسها سلطات الاحتلال، علاوة على مواصلة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقات الانتقالية.

٣- تراجع مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، وتواصل هبوط الدخل القومي المحلي، جراء سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية، ما أدى لتفاقم مشاكل اقتصادية واجتماعية، وفي المقدمة منها البطالة، وارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ارتباطاً بهذه الظروف والمعطيات، فقد انعكست مواقف الجمهور المستطلعة آراؤهم في نسب التأييد للقوى السياسية، حيث يتبين:

- تراجع التأييد لحركة "فتح" باعتبارها قائدة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتحمل مسؤولية العملية السياسية، من ٣٣,٣٪ إلى ٢٩,٦٪ لصالح زيادة التأييد للتيار الإسلامي، "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، حيث وصل ٢٠,٨٪ (١٧,٦٪، ٣,٨٪)، وارتفع في الوقت نفسه التأييد للقوى اليسارية، وبخاصة المعارضة للعملية السياسية من ٣,٢٪ إلى ٣,٨٪.

- في حين تراجع، وبشكل ملموس، نسبة الذين لا يؤيدون أحداً، بفضل انشداد الجمهور الفلسطيني للانخراط في فعاليات وأنشطة الانتفاضة، فقد تراجع المؤشر من ٤٤,١٪ إلى ٢٧,٤٪، وظهرت تقسيمات جديدة من هذا الجمهور الذي كان عازفاً عن الانخراط في العمل السياسي المباشر أبرزها:

المستقلون الوطنيون ٦,١٪، والمستقلون الإسلاميون ٥,٣٪، وازدادت بالمقابل نسبة الذين يؤيدون قوى أخرى غير مذكورة في الاستطلاع من ١,٨٪ إلى ٦,١٪، وهي قوى تعبر عن اتجاهات يسارية، وقومية، ووطنية.

الاستطلاع الثالث، جرى في منتصف شباط ٢٠٠١، في ظل استمرار الحصار الخانق على الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي أدى لتزايد معدلات الفقر والبطالة، وبداية عسكرة الانتفاضة، وترافق أيضاً مع ظهور نتائج الانتخابات الإسرائيلية، والتي أدت لفوز شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية، في الوقت نفسه لم تفضر المفاوضات والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي عن أي أفق لحل سياسي يذكر، ومع فوز شارون، فإن معطيات التوصل لحلول أصبحت أكثر بعداً.

كما أنه تزايدت في هذه المرحلة وتيرة طرح القضايا الداخلية بقوة أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة فيما يتصل بقضايا الفساد، وأداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن جملة المعطيات والظروف هذه، انعكست في آراء المستطلعين، وجاءت على النحو التالي:

- تراجع ملموس للتأييد لحركة "فتح" ٢٦,١٪، مقابل تزايد للتيار الإسلامي ٢٢,٨٪ ("حماس" ١٨,٥٪، و"الجهاد" ٤,٣٪).

وهو يعكس كما أشرنا رأي الجمهور بالرد على العنف الإسرائيلي الذي ترجم بتراجع التأييد أيضاً لقوى اليسار عموماً، التي تراجع تأييدها من ٤,٥٪ - ٣,١٪.

- بينما عادت نسبة الذين لا يؤيدون أحداً إلى الارتفاع لتصل ٣,٣٣٪، ونسبة الارتفاع هذه جاءت على حساب المؤيدين للمستقلين الوطنيين الذين تراجع نسبته من ٦,١٪ - ٥,٥٪، والمستقلين الإسلاميين من ٥,٣٪ - ٣,٥٪، كما تراجع نسبة المؤيدين للقوى الأخرى بشكل طفيف من ٦,١٪ - ٥,٨٪.

وكما هو واضح من قراءة مؤشرات هذا الاستطلاع أن حساسية الجمهور الفلسطيني إزاء ما يجري ميدانياً عالية جداً، وتنعكس بسرعة على نسبة التأييد للاتجاهات والقوى التي تتوافق ومزاج الجمهور في تلك اللحظة السياسية، كما أنه يعكس من جهة أخرى الميل المتزايد لعودة العازفين عن المشاركة السياسية إلى الارتفاع، وذلك ارتباطاً ببدء عسكرة الانتفاضة، وتراجع الطابع الشعبي لها.

الاستطلاع الرابع، جرى أيضاً في منتصف شهر تشرين الأول ٢٠٠١، أي بعد أحداث ١١ أيلول، بشهر تقريباً، وأدى لتغيرات مهمة وعميقة على الساحة الدولية، أبرزها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم تحالف دولي ضد الإرهاب، وقد أعلن عدد كبير من الدول دعمه وتأييده لهذه الحملة، بما في ذلك الحكومات العربية، والسلطة الوطنية الفلسطينية التي أبدت استعداداً لتقديم المساعدة، وقد بدا أن الهجوم على أفغانستان مسألة وقت، وقد وقع بالفعل في الشهر نفسه، ما عكس اتجاهات مختلفة لتأييد هذا الهجوم الذي ترافق معه تصعيد عسكري إسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من إعلان الرئيس عرفات وقف إطلاق النار في ١٨ أيلول ٢٠٠١، قامت إسرائيل، وخلال ٢٠ يوماً، بقتل نحو ٤٦ فلسطينياً.

وقد ترافق في الفترة نفسها، أن كثفت حركة "حماس" و"الجهاد" وبعض الاتجاهات الأخرى هجماتها ضد أهداف في المدن الإسرائيلية، وفشلت محاولات التهدة التي بذلت عبر اللقاءات التي أجراها الرئيس عرفات مع شمعون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك.

لقد انعكست صورة الوضع السياسي والتفاعلات الميدانية على مؤشرات التأييد للقوى السياسية ارتباطاً بحساسية الجمهور الفلسطيني وتفاعله من الأحداث كما أشرنا سابقاً.

فقد هبطت شعبية حركة "فتح" بشكل غير مسبوق لأقل من ٢٠٪، في حين ارتفعت نسبة التأييد للتيار الإسلامي إلى ٢٦,٦٪ ("حماس" ٢٠,٩٪، و"الجهاد" ٥,٧٪).

وتزايدت نسبة التأييد لليسار الفلسطيني، في حين تراجع نسبة الذين لا يؤيدون أحداً، بواقع ٢٪، وكذلك المستقلون الوطنيون ١٪، وارتفعت نسبة المستقلين الإسلاميين بواقع ١٪.

هذا التراجع الذي سجل في شعبية حركة "فتح"، والعازفين عن المشاركة، والمستقلين الوطنيين، توزعت نسبتهم بشكل رئيسي ومتساوٍ تقريباً على التيار الإسلامي، وعلى من يؤيدون القوى الأخرى غير المذكورة، حيث ارتفعت نسبتهم من ٥,٨٪ - ٩,٥٪.

وهذا يعني أن تراجع شعبية حركة "فتح" لا تذهب كلياً لصالح التيار الإسلامي، بل تتوزع على الاتجاهات اليسارية، والوطنية، والقومية.

الاستطلاع الخامس، وقد جرى منتصف شهر شباط ٢٠٠٢، حيث اتسمت تلك الفترة بالسمات التالية:

- تواصل الحصار والإغلاق الإسرائيلي المشدد على كافة مناطق الضفة والقطاع، وارتفاع عدد ضحايا العدوان في صفوف الشعب الفلسطيني مع تدهور ملحوظ جراء ذلك في مستويات الفقر والبطالة.

- استمرار حصار مقر الرئيس عرفات، وارتفاع درجة التضامن الشعبي معه، وإعلان قطاعات واسعة عن تمسكهم به زعيماً منتخباً للشعب الفلسطيني، ورفض المحاولات الإسرائيلية لتغييره، ما أدى لارتفاع شعبية الرئيس، ومن ثم انعكس ذلك على شعبية حركة "فتح".

سمات الوضع الميداني على الأرض انعكست بصورة مؤشرات لدى المستطلعين من الشعب الفلسطيني جاءت نتائجها وفقاً للتالي:

- استعادة حركة "فتح" جزءاً من شعبيتها، جراء حركة التضامن الشعبية الواسعة مع الرئيس عرفات، فقد ارتفعت النسبة من ١٩,٨ - ٢٣,٣٪، وهو تقدم جيد لكنه لم يأت على حساب انحسار وتراجع التيار الديني، بل على العكس من ذلك، فإن التيار الديني "حماس" و"الجهاد" حافظ على مواقفه تقريباً ٢٥,٨٪ مع تراجع لحركة الجهاد الإسلامي. في

الوقت نفسه، ارتفعت أسهم اليسار الفلسطيني المناهض للعملية السياسية، وذلك ارتباطاً مع تدهور الوضع الأمني ووضع السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث وصل إلى ٤,٩٪ مسجلاً تقدماً عن الاستطلاع السابق.

في حين حافظت أطراف اليسار الأخرى على نسبتها المحدودة أصلاً، كما أن التقدم الذي حصل عليه التيار الديني جاء، في جزء كبير منه، على حساب المستقلين الإسلاميين، وكذلك بالنسبة للتقدم الذي أحرزته حركة "فتح"، و"الشعبية" و"الديمقراطية" فإنه جاء على حساب الذين يؤيدون أطرافاً أخرى والمستقلين الوطنيين، ما يعني واقعياً شدة الاستقطاب السياسي في الساحة الفلسطينية.

الاستطلاع السادس، جرى أيضاً حوالي منتصف آذار ٢٠٠٣، علماً بأنه بين هذا الاستطلاع والاستطلاع السابق جرت استطلاعات عدة، لكنها كانت تركز على جوانب أخرى، مثل آثار الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومؤسساته، والانتخابات، وعملية الإصلاح، وآثار الحصار على الفلسطينيين، وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسة وحول الحوار الفلسطيني، ومسودة الدستور، والانتخابات، والعمليات المسلحة.

عكس الاستطلاع الأخير القلق المتزايد لدى فئات مختلفة من الشعب الفلسطيني من تفاقم الأزمة الاجتماعية، والتصعيد العدواني الإسرائيلي بأشكاله المختلفة، وتواصل سياسة الحصار والإغلاق.

فالأزمة الاجتماعية والمتمثلة في التراجع الملحوظ على مستويات المعيشة والدخل، دفع ٧٧٪ من الشعب الفلسطيني للعيش تحت مستوى خط الفقر، كما أنه جاء في أوج المطالبة بالإصلاح الداخلي، ومعالجة قضايا الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية الأخرى، مع إعطاء أولوية لإنهاء الاحتلال باعتباره يسهم في إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي.

لقد انعكست صورة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية على خيارات الفئات

المستهدفة، وظهر جلياً ارتفاع نسبة العازفين عن التأييد لأي طرف سياسي، حيث وصلت إلى ٣٤,١٪، في حين تراجع نسبة التأييد لحركة "فتح"، وللمستقلين الوطنيين، وانعكست نسب متفاوتة لصالح فئات اليسار المختلفة.

غير أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي الانخفاض الحاد في مستويات التأييد لحركة "حماس"، ووصوله إلى نسبة متقاربة إلى حد ما مع ما كانت عليه في العام ٢٠٠٠، أي ١٥,١٪، مع ارتفاع كبير نسبياً في نسبة المؤيدين لحركة الجهاد الإسلامي ٧,٤٪، وازدياد نسبة المستقلين الإسلاميين إلى ١٢,٨٪، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وعدم ثقة الجمهور الفلسطيني بحل هذه الأزمة، في حين أن الاستطلاع عكس الثقة الأكبر في المؤسسات التعليمية، ووكالة الغوث، والمنظمات الأهلية، وأخيراً المؤسسات الحكومية.

الاستطلاع السابع، وهو أحدث استطلاع للرأي العام الفلسطيني، ويعكس حساسية الجمهور الفلسطيني إزاء القضايا التي تمس حياته ومستقبله، وقد جاء الاستطلاع الأخير، في ظل ظروف سياسية تتسم بالتالي:

- مرور حوالي أكثر من شهر على الهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية المسلحة، وانخفاض كبير في مستويات العنف.
- على الرغم من الهدنة الفلسطينية وتراجع مستويات العنف، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تواصل عمليات المطاردة والاعتقالات، وتفرض الحصار والإغلاق وتقوم بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري.
- الماضي قدماً بتطبيق خطة خارطة الطريق من الجانب الفلسطيني، وشعور المواطن الفلسطيني بعدم الثقة بأن هذه الخطة ستؤدي لقيام دولة فلسطينية مستقلة.
- وجود حكومة فلسطينية جديدة برئاسة وزراء، قامت بخطوات إصلاحية عدة في المجال الداخلي، لكنها ظلت محدودة وذلك لسيطرة الهم السياسي والتفاوضي على نشاطها وتحركها.

- لقد انعكست هذه الأجواء على مستويات التأييد للقوى السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها.

- عادت مؤشرات التأييد لحركة "فتح" بالازدياد، ووصلت إلى ٢٦,١٪، أي بزيادة نحو ٦,٨٪ عن السابق، ويعزى ذلك، في الأغلب، إلى أن المواطن ينتظر من الحكومة الجديدة إصلاحات أكثر عمقاً وجدية، وهذا الارتفاع في جانب منه جاء على حساب التراجع من الذين لا يؤيدون أحداً، في حين أن ارتفاع مؤيدي حركة "حماس" إلى ١٧,٦٪، جاء على حساب التراجع في نسبة التأييد لحركة الجهاد الإسلامي من ٧,٤ - ٦,٥٪، وكذلك لتراجع نسبة المستقلين الإسلاميين من ١٢,٨٪ إلى ٧,٣٪، في حين أن اليسار الفلسطيني، بشكل عام، سجل تراجعاً مع تقدم طفيف لبعض أطرافه مثل الجبهة الشعبية من ٢,١٪ إلى ٢,٦٪.

- وبصفة عامة، يمكن القول إن التيار الإسلامي بمجموعه خلال فترة البحث، سجل تقدماً كبيراً على حساب التيارات الأخرى، الوطني واليساري، فقد كان كما هو معلوم مطلع أيلول ٢٠٠٠، ١٧,٢٪، بينما وصل في مطلع آب ٢٠٠٣ إلى ٣١,٤٪.

- في حين أن شعبية "فتح" والتيار الوطني تراجعت من ٣,٣٣٪ إلى ٢,٨٤٪.

- وكذلك الأمر بالنسبة لقوى اليسار التي حققت تقدماً لبعض أطرافها، وتراجعاً لأطراف أخرى، الجبهة الشعبية ٣,٧٪، ٢,٦٪، إلا أنها بالمحصلة النهائية لم تتجاوز نسبة التأييد لها ٤,٨٪.

- الجدير بالملاحظة هو انخفاض نسبة العازفين عن الانخراط والمؤيدين للعمل السياسي من ٤٤,١٪ إلى ٣٣,٣٪، وهذه في أغلبها ذهبت لمصلحة التيار الديني.

المشاركة في الانتخابات وفقاً لاستطلاعات الرأي العام

كما هو الحال في استطلاعات الرأي حول تأييد الأحزاب والقوى والاتجاهات السياسية المختلفة، فإن استطلاعات الرأي حول المشاركة في الانتخابات تخضع للمعايير نفسها، المتصلة أولاً بالبيئة السياسية والأمنية، والاقتصادية الاجتماعية، وكذلك مدى الثقة بالنظام السياسي، والنظام الانتخابي إذا كان سيتم بطريقة ديمقراطية، وسيعزز تمثيلاً جديداً في المجلس النيابي، ومن ثم في الحكومة.

ويبين الجدول رقم (٩) اتجاهات الرأي العام الفلسطيني اتجاه المشاركة في الانتخابات، وذلك اعتماداً على نسبة المشاركة في الانتخابات التي جرت العام ١٩٩٦، والتي يمكن اعتمادها كسنة أساس للمقارنة، والاستطلاعات التي جرت بعد ذلك، تعكس، كما أشرنا، هذه الاتجاهات وفقاً للمعايير التي سبق ذكرها.

جدول رقم (٩): نسبة الذين ينوون المشاركة في الانتخابات (%)

العام ١٩٩٦	٢٠٠٢-٨-١٢	٢٠٠٣-١١-٢٦	٢٠٠٣-٨-٥
الضفة الغربية: ٦٨,٢	الضفة الغربية: ٧٢	الضفة الغربية: ٦٠,٤	الضفة الغربية: ٧٤,٢
قطاع غزة: ٨٧,٢	قطاع غزة: ٨٢	قطاع غزة: ٧٠,٦	قطاع غزة: ٨١,٨
إجمالي الضفة وغزة: ٧٤,٧	إجمالي الضفة وغزة: ٧٦	إجمالي الضفة وغزة: ٦٤,٦	إجمالي الضفة وغزة: ٧٦,٩

المصادر: لجنة الانتخابات المركزية - الديمقراطية في فلسطين، ١٩٩٦.

- برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، استطلاع الرأي رقم ٨ حول الانتخابات وعملية الإصلاح ٢٠٠٢-٨-١٢.

a- برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، استطلاع الرأي رقم ٩ - حول آثار الحصار على الفلسطينيين وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية ٢٠٠٢-١١-٢٦.

- برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم ١٣ أب ٢٠٠٢.

فقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، ٧٤,٤٪ وهي من النسب العالية في العالم عموماً، وتوزعت هذه النسبة على ٦٨,٣٪ في الضفة الغربية، و ٨٧,٢٪ في قطاع غزة.

لا يعكس هذا التوزيع بواقع الحال في تلك اللحظة السياسية ارتفاع نسبة المقاطعة للانتخابات التي دعت إليها المعارضة آنذاك، وبخاصة في الضفة الغربية، بقدر ما يعكس تدني نسبة المشاركة في بعض المحافظات، وبخاصة في الخليل والقدس، حيث وصلت في الأولى إلى ٦٦,٤٪، والثانية ٤٢,٥٪، وذلك بفعل التضييقات والإجراءات الإسرائيلية.

ويشير الاستطلاع الأول الذي أجري في منتصف شهر آب ٢٠٠٢ حول نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة قياساً إلى انتخابات العام ١٩٩٦، إلى ارتفاع النسبة في الضفة الغربية لحوالي ٧٢٪، وانخفاضها في قطاع غزة إلى ٨٢٪، وهي نسبة أيضاً تعتبر عالية، في حين أن نسبة المشاركة العامة حوالي ٧٦٪، وهي من النسب العالية في المقاييس الدولية للمشاركة في الانتخابات.

الاستطلاع الثاني، وجرى نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٢، عكس تراجعاً كبيراً في عدد الذين أبدوا استعداداً للمشاركة في العملية الانتخابية، وبخاصة أن الحديث كان يدور في تلك المرحلة عن إجراء الانتخابات في مطلع العام ٢٠٠٣، وصدر مرسوم رئاسي بذلك، دون أن يلمس الجمهور استعدادات جدية لإجراء مثل هذه الانتخابات، وفي المقدمة من ذلك الانسحاب الإسرائيلي من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

هذا المنحى السياسي والإصرار من جانب السلطة، ولاعتبارات سياسية محددة بالحديث عن إجراء الانتخابات في موعدها، ولد شعوراً لدى الرأي العام بأن هذه الانتخابات لن تكون نزيهة، فقد أشار حوالي ٤٧٪ من المستطلعين في الاستطلاع المذكور نفسه إلى أن الانتخابات لن تكون نزيهة، و ٣٩٪ بأنها نزيهة، والباقي ١٦٪ لا أعرف، وهذا ما يفسر تدني نسبة المشاركة التي أظهرها الاستطلاع. كانت النسبة العامة للمشاركة ٦٤,٦٪ (الضفة الغربية ٦٠,٤٪، والقطاع ٧٠,٦٪).

الاستطلاع الثالث والأخير، أجري في النصف الثاني من تموز ونشر مطلع آب ٢٠٠٣، وجاء بعد البدء الجدي بتطبيق خطة خارطة الطريق، والتي تشير إلى أنه في نهاية المرحلة الأولى ستجري الانتخابات التشريعية في البلاد.

وقد عكست النسب، إلى حد بعيد، الاتجاه الطبيعي للاستعداد للمشاركة في المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت النسبة العامة ٧٦,٩٪ ، (٧٤,٢٪ في الضفة الغربية، و٨١,٨٪ في قطاع غزة).

غير أن النسبة العالية التي أظهرتها، استطلاعات الرأي العام، وبخاصة الأخير منها، لاستعداد الجمهور بالمشاركة في الانتخابات نجد أنها تقل بشكل ملموس، حيث يتغير السؤال ويتجه نحو النية للتسجيل للانتخابات، وبخاصة بعد قرار لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بإلغاء السجل الانتخابي السابق، واعتماد طريقة جديدة للسجل الانتخابي تقوم على نهاب المرشح نفسه للتسجيل ضمن قوائم مركز انتخابي محدد قريب عليه وأخذ بطاقة مسجل.

ويشير الجدول التالي إلى استعداد الناخبين للتسجيل:

جدول رقم (١٠): نسبة الذين ينوون التسجيل للانتخابات

الجواب	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	٦٥,٢	٦٠,٩	٧٢,٢
لا	٣٠,٩	٣٤,٢	٢٥,٢
لا أعرف	٣,٩	٤,٩	٢,١

المصدر: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت - نتائج استطلاع رقم (١٣)، ٥-٨-٢٠٠٣.

يتضح من الجدول السابق أن:

- هناك تراجع بنسبة ١١,٦٪ من مجموع المستطلعين ممن ابدوا استعدادهم للمشاركة، وبين من هم مستعدون للذهاب والتسجيل إذا دعتهم لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية لذلك، حيث بين الاستطلاع أن نسبة ٧٦,٩٪ مستعدون للمشاركة، و٦٥,٢٪ مستعدون للذهاب للتسجيل، إذ أنها تصل إلى حوالي ٦٠,٩٪، في حين أن من أعلنوا استعدادهم للمشاركة في الانتخابات في الضفة بلغت نسبتهم ٧٤,٢٪، أي تراجع قدره ١٣,٣٪، في حين أن هذه النسبة أقل من ذلك بكثير في قطاع غزة، حيث أن من أعلن استعدادهم للذهاب للتسجيل حوالي ٧٢,٧٪، في حين بلغت نسبة من كان قد أعلن استعدادهم للمشاركة حوالي ٨١,٨٪، أي بفارق ٩,١٪.

وقد يعود السبب في هذا التراجع في الاستعداد للتسجيل في سجل الناخبين، وكما يشير الاستطلاع نفسه إلى عدم المعرفة بآلية تسجيل الناخبين للانتخابات.

جدول رقم (١١): نسبة الذين تتوفر لديهم المعرفة بالآليات التسجيل

الجواب	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	٢٠.٩	٢٩.٤	٣٣.٧
لا	٦٥.٠	٦٥.٩	٦٣.٤
لا أعرف	٤.١	٤.٨	٢.٩

المصدر: المصدر السابق نفسه.

يشير الجدول السابق إلى أن من يعرفون بإجراءات التسجيل هم حوالي ٣٠,٩٪، وعددهم في غزة يزيد على عددهم في الضفة الغربية (٣٣,٧٪)، وفي حين أن الذين لا يعرفون بإجراءات التسجيل بلغت نسبتهم ٢٩,٤٪)، حوالي ٦٥٪ (الضفة ٦٥.٩٪، القطاع ٦٣.٤٪)، ما يعني أن نسبة الذين

لا يعرفون بالإجراءات في الضفة أعلى منها في قطاع غزة، وقد يعكس هذا المؤشر درجة الاهتمام بالانتخابات باعتبارها طريقة ومدخلاً للتغيير والتعبير.

إن الاستخلاص الذي يمكن التوصل إليه من قراءة اتجاهات الرأي العام الفلسطيني واستعداده للمشاركة في أي انتخابات سياسية قادمة يؤشر للتالي:

- حساسية الرأي العام الفلسطيني اتجاه الوضع القائم ميدانياً، وسياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً.
- إن مقدار الثقة بجدية الانتخابات وإمكانات إجرائها، ينعكس على تقدير نزاهتها، وبالتالي على الاستعداد للمشاركة فيها.
- إن النسبة العامة للمشاركة قياساً على سنة الأساس التي جرت فيها الانتخابات العام ١٩٩٦، فوق ٧٤,٥٪، وهي من النسب العالية في العالم، وهي تعكس تسيساً مجتمعياً عالياً لدى الشعب الفلسطيني، وتوقاً لممارسة الديمقراطية.
- إن التفاوت الدائم في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يكون من الصعب تفسيره وفقاً للمقاييس الاعتيادية، أي التباين في المساهمة السياسية، بقدر ما يعكس معايير من نوع آخر، كالكثافة السكانية العالية، والتوق للتغيير بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، أو ضعف المعارضة الداعية لعدم المشاركة في الانتخابات.
- لكن على الرغم من أي من التفسيرات لهذا التباين في مستويات المشاركة، فإنها تعكس ظاهرة ينبغي أن تعزز بالدعوة للحفاظ عليها ورفع مستويات المشاركة في الضفة الغربية.

الهوامش:

- ١- إيرفنج ترسي، استطلاعات الرأي العام والديمقراطية، ترجمة صادق إبراهيم، عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٨، ص. ٢٧.
- ٢- برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، "استطلاعات الرأي العام رقم (١-٢-٣-٥-٦-١١)".
- ٣- مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية - جامعة النجاح الوطنية، رقم (١).
- ٤- لجنة الانتخابات المركزية - "الديمقراطية في فلسطين"، ١٩٩٦.
- ٥- برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، "استطلاع الرأي رقم (٨) حول الانتخابات وعملية الإصلاح"، ١٢-٨-٢٠٠٢.
- ٦- برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، "استطلاع الرأي رقم (٩) حول آثار الحصار على الفلسطينيين وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية"، ٢٦-١١-٢٠٠٢.
- ٧- برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، "نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (١٢)"، آب ٢٠٠٣.

الفصل الرابع

**حجم ونوعية المشاركة في الانتخابات
وأثرها على تكوين المجلس القادم**

حجم ونوعية المشاركة في الانتخابات وأثرها على تكوين المجلس القادم

بالاستناد إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء في منتصف العام ٢٠٠٢ نجد أنه:

بحسب القيود الرسمية والمعطيات الإحصائية يبلغ عدد المؤهلين للمشاركة في الانتخابات لهذا العام (أصحاب حق الاقتراع) حوالي ١.٦١٤.٠٠٠ مواطن، منهم ١.٠٦٨.٠٠٠ (٦٦,١٪) صاحب حق اقتراع في الضفة الغربية بما فيها القدس، و٥٤٧.٠٠٠ (٣٣,٩٪) صاحب حق اقتراع في قطاع غزة، ويتوزع المقترعون المحتملون حسب الجنس بواقع ٨١٧.٠٠٠ (٥٠,٦٪) من الذكور و٧٩٨.٠٠٠ (٤٩,٤٪) من الإناث.

تمثل محافظة الخليل أكبر تجمع انتخابي (١٣,٣٪) من أصحاب حق الاقتراع، تليها محافظة غزة (١٢,٢٪)، ومحافظة القدس (١١,٤٪)، ومن ثم محافظة نابلس (٩,٦٪)، مقابل (١,٢٪) في محافظة أريحا.

وتمثل الفئة العمرية (١٨-٣٤ سنة) ما نسبته ٥٥,٣٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، في حين تمثل نسبة أصحاب حق الاقتراع ممن بلغوا من العمر ٦٥ سنة فأكثر ما نسبته ٧,٢٪ من مجمل أصحاب هذا الحق.

كما يتوزع المقترعون المحتملون حسب الديانة بواقع (٩٧,٧٪) مسلمون، و(٢,٣٪) مسيحيون.

ومن بين المقترعين المحتملين هناك ما نسبته ١٢,٥٪ يحملون المؤهل العلمي دبلوم متوسط فما فوق، مقابل ١٩,٥٪ يتوزعون ما بين (أمي وملم).

وتشير المعطيات الإحصائية كذلك إلى أن هناك ما نسبته ٣٢,٦٪ من أصحاب حق الاقتراع يعملون، مقابل ١١,١٪ عاطلون عن العمل، و٥٦,٣٪ خارج القوة العاملة.

ومقارنة مع انتخابات ١٩٩٦، فقد بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع ١.٠٢٨.٢٨٠ مواطناً منهم ٦٧٢.٧٥٥ (٦٥,٤٪) صاحب حق اقتراع في الضفة الغربية بما فيها القدس، و٣٥٥,٥٢٥ (٣٤,٦٪) صاحب حق اقتراع في قطاع غزة^(١).

وبهذا ارتفع عدد الذين يحق لهم الاقتراع من ١.٢٨٢.٨٠٠ العام ١٩٩٦، إلى ١.٦١٤.٠٠٠ منتصف العام ٢٠٠٢ بزيادة نسبتها ٦٠٪، وفي منتصف العام ٢٠٠٣ وصل عدد الذين يحق لهم الاقتراع ١.٧١٧.٠٠٠، أي بزيادة نسبتها ٦٧٪ عن العام ١٩٩٦ (سنة الأساس)، وإذا ما جرت الانتخابات منتصف العام ٢٠٠٤ (حسب التوقعات) فإنه يقدر عدد الذين يحق لهم الاقتراع بـ ١.٨٢٦.٠٠٠، بزيادة نسبتها ٧٧٪ عن العام ١٩٩٦^(٢).

ويبين الجدول التالي التركيب العمري للناخبين خلال العام ٢٠٠٢.

جدول رقم (١٢): التوزيع العمري للناخبين خلال العام ٢٠٠٢.

الفئة العمرية	العدد	%
٢٤-١٨	٤٣.٥٦٤	٢٦.٧
٣٤-٢٥	٤٦١٣٥٢	٢٨.٦
٤٤-٣٥	٣٢٦.١٩	٢٠.٢
٥٤-٤٥	١٧٣٩١٨	١٠.٨
٦٤-٥٥	١٠٧١٧٤	٦.٦
٦٥+	١١٥٦٥٩	٧.٢
المجموع	١٦١٤٦٨٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الانتخابات الفلسطينية ١٩٩٦، ٢٠٠٢.
مؤشرات إحصائية أساسية، حزيران ٢٠٠٢.

ويلاحظ من الجدول أن الشباب من الفئة العمرية ١٨-٣٥ يشكلون ما نسبته ٥٥,٣٪ من القوة التصويتية، ولهذا فإن العامل الحاسم للانتخابات سيكون للفئة الشابة، والفئة العمرية ١٨-٢٩ عاماً يشكلون ما نسبته ٤٢,٧٪ من القوة الصوتية حسب إحصاءات ٢٠٠٣، حيث بلغ عددهم ٧٣٤٨٩٢ وهم محرومون من حق الترشيح، ولهذا فإن تخفيض سن الترشيح من ٣٠ عاماً إلى ٢٥ عاماً سيشجع الشباب على المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية، وهذه الفئة من ٢٥-٢٩ تُشكل ما نسبته ١٦٪ من القوة الانتخابية.

وحسب إحصاءات العام ٢٠٠٣، فقد بلغ عدد الذين يحق لهم الاقتراع من الفئة العمرية (٣٠-٥٩)، ٨٢٠.٠٨٨، أي ما نسبته ٤٧,٧٥٪ من الذين يحق لهم الانتخاب، أما من هم أكثر من ٦٠ عاماً فيشكلون ما نسبته ٩,٥٪ من عدد الناخبين.

وبالرجوع إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء للعام ٢٠٠٣، يلاحظ أن عدد سكان قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس بلغ ٣,٦٣٤٤٩٥، منهم ٢٣٠.٤٨٢٢ في الضفة الغربية، ويشكلون ما نسبته ٦٣,٤١٪، في حين بلغ عدد سكان قطاع غزة ١٣٢٩٦٧٠ ويشكلون ما نسبته ٣٦,٥٩٪، أما الذين يحق لهم الاقتراع في الضفة الغربية فيبلغ عددهم ١,١٤٢٤٣٤ ويشكلون ما نسبته ٦٦,٥١٪، وفي قطاع غزة يبلغ عددهم ٥٨٣٢١٥، ويشكلون ما نسبته ٣٣,٤٩٪ من المجموع الإجمالي للذين يحق لهم الاقتراع، والبالغ عددهم ١,٧١٧٥٠٨.

وبلغ عدد الذكور ٨٦٣.٠٧٥، ويشكلون ما نسبته ٥٠,٢٦٪، والإناث ٨٥٤.٤٣٣، ويشكلن ما نسبته ٤٩,٧٤٪.

ويبين الجدول التالي توزيع الناخبين على المحافظات الفلسطينية.

جدول (١٣): توزيع الناخبين على المحافظات الفلسطينية

المحافظة	العدد	النسبة
الأراضي الفلسطينية	١٦١٤٦٨٦	١٠٠
الضفة الغربية	١٠٦٧٦٤٥	٦٦.١
جنين	١١٧٨٩٣	٧.٣
طوباس	٢١٢١٣	١.٣
طولكرم	٧٩٠٧٠	٤.٩
نابلس	١٥٥٢٣٧	٩.٦
قلقيلية	٤٠٩٠٠	٢.٥
سلفيت	٢٧٨٣٤	١.٧
رام الله والبيرة	١٢٦٤٢٦	٧.٨
أريحا	١٩٣٤٣	١.٢
القدس (J1)	١١٥٣٩٧	٧.١
القدس (J2)	٦٩١٨٥	٤.٣
مجموع القدس	١٨٤٥٨٢	١١.٤
بيت لحم	٨٠٦٥٧	٥.٠
الخليل	٢١٤٤٩٠	١٣.٣
قطاع غزة	٥٤٧٠٤١	٣٣.٩
شمال غزة	٩٣٢٦٠	٥.٨
غزة	١٩٦٤٨٤	١٢.٢
دير البلح	٨١٤٨٨	٥.٠
خان يونس	١٠٩٤٨٤	٦.٨
رفح	٦٦٨١	٤.١

المصدر: المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

العوامل المؤثرة على نسبة المشاركة في الانتخابات

لقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ١٩٩٦، أكثر من ٧٥٪، وهي بذلك تفوق العديد من البلدان النامية على صعيد المشاركة الانتخابية، إذ فاقت هذه النسبة حجم المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة شباط ٢٠٠٣، وهي تفوق معدلات المشاركة في الأردن خلال الأعوام (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣)، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الأردنية ١٧ حزيران ٢٠٠٣، حوالي ٥٩٪ من الحاصلين على البطاقات، وهي ما تعادل ٤٩٪ من الذين يحق لهم الاقتراع،^(٣) وهذه العوامل هي:

١. مستوى التطور السياسي والاجتماعي وشدة المنافسة بين القوى السياسية والأحزاب والفعاليات الاجتماعية.
٢. توقيت إجراء الانتخابات.
٣. إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الوقت نفسه.
٤. النظام الانتخابي. وهل ستنم زيادة عدد المقاعد واعتماد نظام التمثيل النسبي أو المختلط، ما يشجع الأحزاب المختلفة على المشاركة الواسعة، وتصبح هناك أهمية قصوى لتحويل الأصوات كافة إلى مقاعد في البرلمان.
٥. حول مشاركة النساء، وفي حال اعتماد نظام التمييز الإيجابي "كوتا نسوية" فإن التوقعات بزيادة مشاركة النساء في الترشيح والاقتراع، وهذا بحد ذاته عامل حاسم في نسبة المشاركة.
٦. حول مشاركة الشباب في الاقتراع وضرورة تخفيض سن الترشيح من أجل زيادة دور المؤسسات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة الواسعة في الانتخابات.
٧. ضرورة إجراء الانتخابات بعد مدة معقولة للانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها، وذلك لإعطاء فرصة للأحزاب والمرشحين للعمل على تشجيع المواطنين على المشاركة في العملية

الانتخابية"، ولا بد من الإسراع في إقرار قانون الانتخاب قبل مدة كافية من موعد إجراء الانتخابات.

٨. ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وتأمين مشاركتهم الفاعلة في الانتخابات ترشيحاً واقتراحاً.

٩. الآليات المتبعة من أجل تسجيل الناخبين، إذ أن اختيار الأوقات الكافية والمناسبة من أجل التسجيل مهم جداً لزيادة نسبة المسجلين من الذين يحق لهم الاقتراع، ولهذا فإن طموح الجهات المشرفة على التسجيل يتطلع إلى أن لا تقل نسبة التسجيل عن ٩٠٪ من الذين يحق لهم الاقتراع.

١٠. دور وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، ونشاط لجنة الانتخابات المركزية عامل حاسم في تشجيع المواطنين على التسجيل، ومن ثم المشاركة في الاقتراع.

١١. مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً مهماً في التنقيف الانتخابي وضرورة المشاركة في العملية الانتخابية، وبخاصة اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات.

١٢. الرقابة الدولية تزيد ثقة المواطنين في الانتخابات وتشجع على المشاركة.

١٣. عدم وجود جهات سياسية تقاطع العملية الانتخابية.

١٤. عوامل الطقس تؤثر على نسبة المشاركة.

ويفيد الاستطلاع الأخير (٢٠٠٣/٨/٥) لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بأن ٦٥,٢٪ فقط من المواطنين ينوون التسجيل للانتخابات، وهذه نسبة تعتبر متدنية، ما يتطلب جهوداً واسعة من قبل اللجنة المركزية للانتخابات وكافة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني من أجل رفع هذه النسبة، أو التفكير جدياً في تسهيل إجراءات التسجيل!!

وكذلك أفاد ٦٥٪ من المواطنين عدم معرفتهم بآلية تسجيل الناخبين للانتخابات الفلسطينية، ولهذا بات من الضروري أن ترافق عملية التسجيل

حملة إعلامية وتثقيفية واسعة تستهدف على وجه الخصوص الشباب الذين لم يشاركوا في الانتخابات السابقة ١٩٩٦.

وقد أبدى ٧٦,٩٪ رغبتهم في المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث أكد هذه الرغبة ٧٤,٢٪ من الضفة الغربية مقارنة مع ٨١,٨٪ في قطاع غزة، إذ يتوقع أن تكون نسبة المشاركة في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، أما في حالة دعت المعارضة إلى المقاطعة، فإنه يتوقع أن ٢٩,٣٪ سوف يستجيبون للمقاطعة (برنامج دراسات التنمية، الاستطلاع رقم (١٣) ٢٠٠٣/٨/٥)^(٤).

توقعات المشاركة

أولاً: في حالة تطوير القانون ومشاركة كافة القوى والفعاليات السياسية، يتوقع أن تبلغ المشاركة في الانتخابات القادمة حوالي ٧٥٪ من المسجلين (أي حاصلين على بطاقات) وفي حالة وصول نسبة التسجيل إلى ٩٠٪، وبذلك تكون نسبة المشاركة في الاقتراع ٦٧,٥٪ من الذين يحق لهم الاقتراع، وهو بذلك أقل من الانتخابات السابقة ١٩٩٦، وهذا يعني مشاركة أكثر ١٢٣٢,٠٠٠ في الانتخابات القادمة منتصف العام ٢٠٠٤، ويتوقع أن تكون نسبة المشاركة في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية لعوامل مختلفة سياسية واجتماعية.

ثانياً: في حالة الإبقاء على النظام الانتخابي الحالي، ومقاطعة بعض القوى للانتخابات، فإنه يتوقع أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٠٪ من المسجلين (الحاصلين على بطاقات)، ونسبة التسجيل قد تصل إلى ٨٥٪، وهذا يعني أن المشاركة الفعلية تصل إلى ٥٩,٥٪ من الذين يحق لهم الاقتراع، أي مشاركة حوالي ١٠٨٦,٠٠٠.

أثر النظام الانتخابي على فرصة وحجم القوى السياسية في الانتخابات القادمة

إن تجربة انتخابات ١٩٩٦، والظروف التي جرت فيها، والموقف الفلسطيني والإقليمي والدولي قد تغير، ولهذا فإنه يتوقع في حال إجراء انتخابات جديدة على أساس القانون نفسه وبدون أي تعديل يذكر في عدد المقاعد، وتوزيعها، وتقسيم الدوائر، واعتماد نظام الأغلبية، فإنه يتوقع أن يصل عدد المرشحين في الانتخابات القادمة حوالي ٨٠٠ - ١٠٠٠ مرشح، ويتوقع أن يحصل الفائزون على نسبة أصوات لا تزيد على ٤٠٪ من الأصوات كافة في الانتخابات، وأن أكثر من ٦٠٪ من الأصوات ستذهب للمرشحين الذين لم يفوزوا.

ونظراً لتجربة الحركة الإسلامية، وبخاصة "حماس" إذا ما قررت المشاركة في الانتخابات (وهذا هو المتوقع) فإنها ستحسن عملية اختيار وتحديد عدد المرشحين، وذلك لأن قدرة "حماس" على التحشيد للاقتراع مرتفعة مقارنة مع قدرة القوى السياسية اليسارية والوطنية، وتستطيع أن تزيد من فرصها، لأن نظام الأغلبية يعطي أفضلية لـ "حماس" على غيرها من التنظيمات، وبخاصة أن نسبة مشاركة مؤيدي "حماس" في الانتخابات مرتفعة مقارنة مع مؤيدي "فتح" والقوى اليسارية والديمقراطية المختلفة، وذلك بسبب غياب العمل المشترك.

وبالاستناد إلى استطلاعات الرأي الأخيرة، فإن "حماس" ستحصل على حوالي ٢٠٪ من الأصوات، ما يعادل ٣٦٥,٢٠٠^(٥). كما أن نسبة مشاركة "حماس" في الاقتراع تزيد ١٠٪ على معدل الاقتراع العام، إذ يتوقع مشاركة ٢٨٣.٣٠ مواطناً من مؤيدي "حماس" في الانتخابات، وهو ما يعادل ٢٣٪ من المقترعين، ولكن نظراً لتشنت أصوات العديد من المرشحين، فإن "حماس" تستطيع أن تحصل على مقاعد تفوق نسبتها العديدة، ويمكن أن تصل إلى ٣٠ - ٣٥ مقعداً على الأقل، ولهذا فإن اعتماد نظام التمثيل النسبي يعطي "حماس" مقاعد تساوي نسبتها من ٢٠ - ٢٢٪ فقط من البرلمان.

أما النظام المختلط إذا تم تقسيم مقاعد المجلس مناصفة، فإن "حماس" ستحصل على مقاعد في الانتخابات الفردية تفوق عدد المقاعد التي ستحصل عليها في التمثيل النسبي، ولهذا فإن اعتماد نظام التمثيل النسبي هو بالضرورة نظام أكثر عدالة، حيث يعطي كل فصيل أو حزب حصته من المقاعد تساوي حجمها الحقيقي في الشارع، ويضمن تمثيل كافة القوى والأحزاب التي تجتاز نسبة الحسم ٢٪ كما هو مقترح، ونسبة الأصوات المهدورة في التمثيل النسبي ستكون حوالي ١٠٪ فقط، مقارنة مع ٦٠٪ في نظام الأغلبية (الفردية)، لكن باعتماد النظام المختلط فإن نسبة الأصوات المثلة في البرلمان ستكون حوالي ٦٥٪ - ٧٠٪، وهي أقل من التمثيل النسبي، ولكنها أكثر بالضرورة من نظام الأغلبية.

إن النظام المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يمكن أن يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس البرلماني.

فعلى سبيل الافتراض، وطبقاً لنظام التمثيل النسبي، إذا ما قررت جميع فصائل م. ت. ف من خلال أحزاب مفرقة وأحزاب مستقلة أخرى، بالإضافة إلى أحزاب الحركات الإسلامية، خوض الانتخابات، كل في قائمة مستقلة عن الأخرى، ويُعتقد هنا أن أغلبية المقاعد لن تكون من نصيب الحركات الإسلامية، وربما لن تستطيع أحزاب هذه الحركات الحصول على أكثر من ٢٥٪ من مقاعد المجلس.

وهناك وجهات نظر داخل حركة "فتح" تؤكد على ضرورة الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي، حيث أن النظام الأغلبي سيقصر التنافس فيه بين "فتح" و"حماس" ولن تعطى أي فرصة حقيقية لباقي الفصائل والأحزاب والمستقلين.^(١)

ويفيد الاستطلاع لبرنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت (٢٠٠٣/٨/٥) بأن أغلبية المستطلعين ٥٥٪ سيقومون بانتخاب أعضاء جدد في المجلس التشريعي، وفقط ١٦٪ قالوا إنهم سيعيدون انتخاب الأعضاء الحاليين.

ولهذا، يتوقع أن تكون نسبة التجديد في المجلس القادم أكثر من ٦٠٪ على الأقل.

إذا ما تم البقاء على النظام السابق نفسه، وسمحت حركة "فتح" لأعضائها المشاركة في الانتخابات من خارج القوائم الرسمية ستكون له آثار ضارة على نتائج حركة "فتح" في الانتخابات، حيث يتم تشتيت الأصوات، وهذا لن يكون في صالح الحركة، كما يتوقع أن يعيد معظم أعضاء "فتح" في المجلس التشريعي ترشيح أنفسهم، وسيكون لهم منافسون من الحركة ممن لم يترشحوا في الانتخابات السابقة، فإن عدد المرشحين من حركة "فتح" سيفوق عدد المقاعد المخصصة للدوائر (البرلمان).

ولهذا تستطيع حركة "فتح" الحفاظ على دورها القيادي والريادي في حال اعتماد النظام المختلط، إذ تكون قائمة فتح (الرسمية) ممثلة لكافة الأطر الحركية (اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، واللجنة الحركية العليا). وتستطيع حركة "فتح" تشكيل حكومة وطنية في إطار تحالف عريض (م.ت.ف.) وتضمن الاستمرارية في قيادة النضال الوطني من أجل دحر الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

الهوامش:

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الانتخابات الفلسطينية ١٩٩٦"، ٢٠٠٢، مؤشرات أساسية، حزيران ٢٠٠٢.
- (٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاءات"، تموز، ٢٠٠٣.
- (٣) الرأي الأردني. ٢٠٠٣/٦/١٨.
- (٤) برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت. "استطلاع الرأي رقم (١٣)" آب ٢٠٠٣.
- (٥) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. "استطلاع الرأي العام رقم (١٠)"، كانون الأول ٢٠٠٣.
- (٦) أبو عفيفة، طلال. هل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل لواقعنا الفلسطيني لإجراء الانتخابات التشريعية القادمة؟، ورقة غير منشورة.

التوصيات والاستنتاجات

١- يتعين على الدول أن تشكل آليات حيادية، غير منحازة أو آلية متوازنة لإدارة الانتخابات من أجل تعزيز نزاهة الانتخابات، كما أنه يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى تضمن حصول الأحزاب والمرشحين على فرص متساوية لعرض برامجهم الانتخابية.

٢- تفرض المؤسسات السياسية قواعد اللعبة التي تحكم ممارسة الديمقراطية، وغالباً ما يقال إن المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب، بقصد أو بغير قصد، هي النظام الانتخابي، ففي تحويل الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد برلمانية، يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب، وفي الحزب الذي سيتولى السلطة. حتى حين يحصل حزبان على عدد مماثل من الأصوات، فإن نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية، في حين قد يمنح نظام آخر حزباً واحداً سيطرة أكثرية.

٣- إن للأنظمة الانتخابية انعكاسات كبيرة في نظام الأحزاب السياسية القائمة، وبخاصة في عددها وأهميتها النسبية داخل البرلمان، كما أنها تؤثر على تماسك الأحزاب وانضباطها الداخليين. فبعض الأنظمة يشجع التجزئة، إذ تكون أجنحة عدة لحزب واحد على خلاف متواصل،

في حين أن أنظمة أخرى تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد واستبعاد أسباب الخلاف. كذلك يمكن أن تؤدي الأنظمة الانتخابية دوراً حاسماً في مجرى الحملات الانتخابية إذ تساهم في تجديد المناخ السياسي العام، فهي يمكن أن تشجع أو تؤخر تكوين تحالفات بين أحزاب، كما يمكن أن تحفز الأحزاب والجماعات على امتلاك قاعدة واسعة وإبداء نزعة توفيقية، أو على العكس، يمكن أن تستثير شعور الانتماء الإثني أو العائلي. يضاف إلى ذلك أن النظام الانتخابي الذي لا يعد "عادلاً"، والذي لا يعطي المعارضة انطباعاً بأن فرصة الفوز متاحة لها في المرة المقبلة، من شأنه أن يحض الخاسرين على العمل من خارج النظام السياسي، وعلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية، لا بل عنيفة الطابع أحياناً.

٤- إن النظام الانتخابي الفلسطيني، ولكونه محدداً ومسقوفاً بسقف المرحلة الانتقالية، لا يحتوي على صفة الدورية، وليس هناك شيء يدل على ما بعد المرحلة الانتقالية، ففي المادة الرابعة من القانون حول الدعوة لإجراء الانتخابات، لم يشر، بأي حال من الأحوال، لدورية الانتخابات، ما يعني أن الانتخابات لفترة واحدة فقط، وهي مدة المرحلة الانتقالية، وبأن المجلس المنتخب لحالة ظرفية ولمرة واحدة أيضاً، في حين يجري الحديث بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عن انتخابات لبرلمان الدولة الفلسطينية، وبالتالي يتطلب الأمر نظاماً انتخابياً مختلفاً في جوهره ووظيفته عن النظام السابق.

٥- إن الحالة الظرفية التي انتخب فيها المجلس السابق تسقط عنه صفة العامودية، أي مرجعية الشعب وجمهور الناخبين، ويسقط بالتالي ضمان مؤسسي لمسألة المجلس من قبل الجمهور، ويبيح له التجديد لنفسه، طالما امتدت الفترة الانتقالية لاعتبارات لا تتصل بالقانون، بل بالأوضاع السياسية العامة.

٦- جاء النظام الانتخابي الفلسطيني من حيث الشكل والإجراءات قانوناً انتخابياً كلاسيكياً، فقد حدد الدوائر الانتخابية، وحق الاقتراع

والترشيح، وكيفية إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتنظيم الحملات الانتخابية وطرق الفرز، وتحديد إعلان النتائج، بما في ذلك طريقة تقديم الطعون المتصلة بعملية الانتخابات، إلا أنها لا تنتج نظاماً ديمقراطياً فلسطينياً قائماً على التعددية السياسية والفكرية للمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي تكرر لاحقاً، كنتيجة للعملية الانتخابية، وأبرز بعض الثغرات والعيوب الإجرائية أيضاً عند التطبيق.

٧- إن القانون الانتخابي الفلسطيني لم يكن من حيث المضمون قانوناً كلاسيكياً، بل جاء مختلفاً وفريداً في صيغته عن كل النظم الانتخابية في العالم، حيث قسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية، إحدى عشرة منها في الضفة، وخمس في قطاع غزة. وتراوح عدد الممثلين المطلوب انتخابهم بين ممثل واحد و١٢ ممثلاً حسب الحجم السكاني للدائرة.

٨- بمراجعة سجلات الناخبين في كل محافظة، ووفقاً للسجلات الرسمية لدى لجنة الانتخابات المركزية، فإنه يلاحظ أن هناك تمييزاً إيجابياً لصالح محافظات قطاع غزة، فيما يتصل بتناسب حجم السكان لعدد المقاعد، عنه في الضفة الغربية باستثناء دائرتي القدس ورام الله، وكان التخفيض ملموساً في دائرتي نابلس والخليل، أما رفع نسبة التمثيل، فقد كانت بشكل بارز في دائرة رفح، وخانيونس، ومدينة غزة، وجباليا.

٩- لقد أدى عدم تساوي الدوائر الانتخابية، وفقاً للنظام الانتخابي إلى أن ضمت دوائر انتخابية أعداد ناخبين أضعاف ما لدى دوائر أخرى، ما يعني توفير فرص لفوز مرشحين في بعض الدوائر بنسبة ضئيلة من الأصوات، مقابل نسب عالية في دوائر أخرى تفوقها بالآلاف.

ويتضح من هذا الأمر أن بعض المرشحين في دوائر صغيرة فازوا ببضعة آلاف من الأصوات، في حين أن آخرين في دوائر أخرى خسروا الانتخابات على الرغم من أنهم حصلوا على أكثر من عشرة آلاف صوت.

١٠- إن النظام الانتخابي أفرز عدم تساوي أصوات الناخبين، ففي حين أعطي الحق لناخب أن يقترح لمرشح واحد في دوائر مثل أريحا، وسلفيت، وطوباس، فإن ناخباً آخر أعطي حقوقاً أكثر بأن صوت لعشرة أو اثني عشر مرشحاً في محافظة الخليل ومدينة غزة.

١١- لقد بينت نتائج الانتخابات أن النظام الانتخابي الفلسطيني أكد الشكوك التي أثرت من حوله، لجهة عدم ديمقراطيته وعدم عدالته بتوزيع الأصوات، وعكسه لميول واتجاهات الناخبين، فقد دلت المؤشرات على أن نحو ٦٠٪ من الأصوات ذهبت للمرشحين الذين لم يفوزوا، في حين أن الأعضاء الذين فازوا حظوا فقط بأقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية.

١٢- لقد أنتج النظام الانتخابي الفلسطيني نتيجة أضرت بصيغة التعددية السياسية التي تحلى بها المجتمع الفلسطيني طيلة سنين عديدة من عمره الكفاحي. إن هذه النتيجة غير العادلة تدعو لإعطاء اعتبار للرأي الذي كان يطالب باعتماد صيغة التمثيل النسبي أو المختلط في النظام الانتخابي الفلسطيني، وبما يتيح للقوى والتيارات السياسية تمثيلاً في المؤسسات التشريعية الوطنية وفقاً لوزنها الجماهيري.

١٣- بالنظر لتجربة الحركة الإسلامية، وبخاصة "حماس"، فإنها إذا ما قررت المشاركة في الانتخابات (وهذا هو المتوقع) فإنها ستحسن عملية اختيار وتحديد عدد المرشحين، كما أن قدرة حركة "حماس" على التحشيد للاقتراع مرتفعة مقارنة مع قدرة القوى السياسية اليسارية والوطنية، وتستطيع أن تزيد من فرصها للفوز، وبخاصة أن نظام الأغلبية يعطي أفضلية لـ "حماس" على غيرها من التنظيمات، وبخاصة أن نسبة مشاركة مؤيدي "حماس" في الانتخابات مرتفعة مقارنة مع مؤيدي "فتح" والقوى اليسارية والديمقراطية المختلفة.

١٤- إن النظام المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يمكن أن يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي.

١٥- إن هناك حساسية للرأي العام الفلسطيني اتجاه الوضع القائم ميدانياً، وسياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وإن مقدار الثقة بجدية الانتخابات وإمكانات إجراءاتها، ينعكس على تقدير نزاهتها، وبالتالي على الاستعداد للمشاركة فيها.

١٦- إن النسبة العامة للمشاركة قياساً على سنة الأساس التي جرت فيها الانتخابات العام ١٩٩٦، فوق ٧٤,٥٪، وهي من النسب العالية في العالم، تعكس تسييساً مجتمعياً عالياً لدى الشعب الفلسطيني، وتوقاً لممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإن تغيير طريقة السجل الانتخابي يمكن أن يؤدي إلى تراجع في نسبة المشاركة.

١٧- إن التفاوت الدائم في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يكون من الصعب تفسيره وفقاً للمقاييس الاعتيادية، أي التباين في المساهمة السياسية، بقدر ما يعكس معايير من نوع آخر، كالكثافة السكانية العالية، والتوق للتغيير بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، أو ضعف المعارضة الداعية لعدم المشاركة في الانتخابات. لكن على الرغم من أي من التفسيرات لهذا التباين في مستويات المشاركة، فإنها تعكس ظاهرة ينبغي أن تعزز بالدعوة للحفاظ عليها، ورفع مستويات المشاركة في الضفة الغربية.

١٨- يصل عدد الذين يحق لهم الاقتراع إلى ١,٨ مليون منتصف العام ٢٠٠٤ مقارنة مع ١,١ مليون العام ١٩٩٦، ويشكل الشباب من الفئة العمرية (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٢٪ من القوة الصوتية، ولذلك فإن تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً سوف يرفع من مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

١٩- إن تخصيص "كوتا نسوية" يحفز ويزيد المشاركة النسوية في الانتخابات اقتراحاً وترشياً، وبخاصة في حال تخصيص نسبة ٢٠٪ من المقاعد كحد أدنى للنساء.

منشورات مواطن

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية

رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان

رزق شقير

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق

منار شوريجي

سيادة القانون

اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لثلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء

تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات

مستقبلية

وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين

علي جرادات

الخطاب السياسي المتبلور ودراسات اخرى

عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

زياد أبو عمرو وآخرون

الديمقراطية الفلسطينية

موسى بديري وآخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة

اسامة حليبي وآخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري وآخرون

سلسلة اوراق بحثية

دراسات إعلامية

تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقررة في الشتات ١٩٩٤-١٩٦٥

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خول الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن

طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

سلسلة دراسات وأبحاث

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

عمر عساف

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق

العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة التجربة الفلسطينية

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد على حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

سلسلة تقارير دورية

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس
التشريعي القادم

أحمد مجدلاني، طالب عوض

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال، عزمي الشعبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

هذا الكتاب

هذه الدراسة تؤكد ضرورة تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي المباشر (الأغلبية) والتمثيل النسبي، من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التي وصلت إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة، حيث حصل النواب الفائزون على أقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الانتخابات. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

إن نظام الانتخاب المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي، ما قد يشل عمل المؤسسة التشريعية، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية في المجتمع.

طالب عوض

منسق حملة تغيير قانون الانتخاب الفلسطيني عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

أمين سر اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات.

باحث متخصص في الشؤون السياسية والبرلمانية وحقوق الإنسان.

من مؤلفاته: التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٩)، واقع المنظمات النسائية في الأردن، العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية: الواقع والآفاق.

أحمد عبد السلام مجدلاني

كاتب وباحث، له العديد من المؤلفات والدراسات والأبحاث في مجالات مختلفة، الاقتصاد، السياسة، والثقافة.

رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين.

آخر مؤلفاته: المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح، فلسطين: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ديسمبر ٢٠٠٢.